

# السيف المماني

لمن قال بحل سماع الآلات والمعاني

أو

الشم القاتل للمفاتيح المتساهل

مكاتب

شيخ أبي يحيى مصطفى بن رمضان بن عبد الكريم

البلوي الأزهرى الكلبى

(١٦١٥ - ١٦٦٦هـ)

محقق على أربع نسخ مخطئة

تحقيق

أبي عبد الله الداني بن منير الأزهرى

مَجْلَدُ رِجَالِ الْحَقُورِ مَحْفُوظَةٌ  
الطبعة الأولى  
١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

للطباعة والنشر لبنتان - بيروت  
هاتف ٠٠٩٦١١٨٢٤١٩٤  
جوال ٠٠٩٦١٧٠٥٨٧١٦٦  
البريد الإلكتروني: DARALLOLOAA@hotmail.com





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### [مقدمة المحقق]

الحمد لله رب العالمين، غافر الذنب شديد الطول، العزيز المجيد، ذي الثناء والمجد؛ الذي تأنس به قلوب المؤمنين الطاهرين، وتستعيد به وبملكوته وجبروته وعظمته عقول وألسنة المستعيزين من شر الشيطان الرجيم، ومن همزات ذريته وأتباعه من الإنس والشياطين.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبد الله ورسوله، وصفيه وخليته، الحبي الكريم، الصادق الأمين، خير من ذكر الله وصلى وعبد؛ الذي أرسله الله - جل ثناؤه وتقدست أسماؤه - قاصماً لأعدائه بواضح البيئات وجلّي البراهين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغر الميامين، وتابعيهم المبرئين من سفاسف الآراء والشهوات ومكر المخادعين، الذين صرفوا أوقاتهم في مهمات الدين، ونزهوا أسماعهم عن الخنا والغنا وكل لهو محرّم مذموم في الدين، وشغلوها بسماع وتدبر كلام رب السماوات والأرضين.

أما بعد؛ فإنّ الله تعالى أرسل إلينا - معاشر المسلمين - رسولا كريما، وأنزل معه كتابا مبينا؛ فيه أوامر ربنا لنا ونواهيهِ، وبيان ما يجب على المسلم - بل على الناس - اعتقاده وتبنيهِ، وبيّن فيه الحلال والحرام، وفصّل لنا نبينا ورسولنا الأمين ما أُجْمِلَ فيه، وما كان على المسلم بعد هذا إلا اتّباع ما في الكتاب العظيم، وما صحّ عن رسول الله المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم، فسار المسلمون الأوّلون على هذا، ملتزمين طائعين؛ لا يقدّمون بين يدي الله ورسولهِ قولا ولا عملا، متّبعين خاضعين، وسار من بعدهم المسلمون على هذا العهد، حتى نبئت نابتة في المسلمين، حكمت العقول والأهواء، وقدمتها على الشرائع والآثار، وتغيّر ما كان، وحدث في الإسلام ما كان في الحُسبان وما لم يكن، فحكمت الآراء والأقوال، وجعل قول البشّر في مقابل قول ربّ البشّر وقول رسول الله خير خلق الله، صلى الله عليه وسلم وعلى آله ومنّ وآله، وقدم بين يدي الله ورسولهِ، وعظمت المحنة، واشتدّ الخطب، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ومن المسائل التي حكمت في العقول والأهواء والشهوات: مسألة الغناء والمعازف، فقد تظافرت نصوص الكتاب والسنة، وأقوال سلف الأمة؛ بتحريم هذا وذاك، وأجمع المسلمون - العلماء منهم والعُباد - على تحريمهِ، ولم يشدّ إلا نزر يسير: إما لهوى وعدم توفيق، أو لاجتهاد خاطئ خالٍ من التدقيق؛ فتمسك أتباع الشياطين، وضعاف الإيمان والنفوس بهذه الأقوال، وتركوا مُحكَم الكتاب والسنة وصحيح الآثار، وقدموا بين يدي الله ورسولهِ، والله المستعان.

وقد كَتَبَ علماء الإسلام - قديمًا وحديثًا - في بيان هذه المسألة، وردُّوا شُبَهَ الجاهلين والمعاندين، وبيَّنوا المسألة وحكمها أتمَّ تبين، وأيدوا ذلك بأوضح البيِّنات وأتمَّ البراهين.

وهذه رسالة كتبها أحد علماء المسلمين، الشيخ العلامة أبو يحيى مصطفى البرلسي البولاقي الأزهري المالكي، (المتوفى سنة ١٢٦٣)، ردَّ فيها على أحد هؤلاء السُّفهاء الجاهلين، متَّبِعِي الشُّبهات لتحقيق الشهوات؛ علموا أو لم يعلموا، قصدوا أو لم يقصدوا، فمآل الأمر كذلك لو فقهاوا!

والرسالة مختصرة، لكنها لطيفةٌ بديعةٌ، وسَمَّها مؤلِّفها بـ: «السَّيْفُ اليَمَانِي لِمَنْ قَالَ بِحِلِّ سَمَاعِ الآلَاتِ والمَغَانِي»، أو: «السُّمُّ القَاتِلُ للمفتي المتساهل».

وقد يسَّرَ اللهُ الكريمُ لي الحصولَ على نسخةٍ خطِّيةٍ صورَّتها من دار الكتب المصرية - العامرة - بالقاهرة - المحروسة بحمي الرحمن -، ثم أنعمَ اللهُ المُنعِمُ وحصلتُ على ثلاثِ نسخٍ أخرى، فله الحمدُ أولاً وآخراً، أبداً ودائماً.

\* \* \*

## □ وصفُ النُّسخِ الخَطِّيةِ:

١ - نسخة دار الكتب المصرية، ورمزتُ لها بالحرف «م»، وقد كُتِبَتْ في شهر رجب سنة (١٢٥٤) - أي: أنها نُسخت في حياة مؤلِّفها -، وكتبها هو: مصطفى بن أحمد المالكي

الرشيدي، وتقع في ١٥ ورقة، في كل ورقة صفحتان، وخطها واضح ومُتَقَنَّ. وهي محفوظة بدار الكتب برقم: ١٨٨/فقه مالكي.

٢ - وهي من مصوّرات مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات، رقم: ٢٢٨٣، ورمزت لها بالحرف «ج»، ولا يوجد فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، وهي تقع في ١٢ ورقة، في كل ورقة ما يقارب ٢٥ سطرًا.

٣ - نسخة دار الكتب المصرية الثانية، وهي فيها برقم: ٢٠٦٢٠ - ب/فقه مالكي، وقد رمزت لها بالحرف «هـ»، وهي في ١٥ ورقة، وليس فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ نسخها، وخطها لا بأس به، وقد أثرت فيها الرطوبة، وفيها طمس في بعض الكلمات.

٤ - نسخة جامعة الملك سعود الإسلامية، وهي محفوظة برقم: ٦٨١١ ف ٨/١٣٨، ومعها: مناظرة بين صاحب غناء وصاحب قرآن، وتقع في ١٠ ورقات، وخطها نسخ حسن حديث، ناسخها هو: أمين الزيداني، وتاريخ نسخها سنة (١٣٢١)، لكنها كثيرة الأخطاء، وفيه سقط في كثير من الكلمات، وهي غير مُتَقَنَّة، وتختلف عن النسخ الثلاث الأخرى، وقد رمزت لها بالحرف «س».



## □ عملي في هذه الرسالة :

- ١ - نَسَخْتُ المخطوطَ (نسخة : م) ثم قابلته على النسخ الثلاث الأخرى، وذكرتُ الفوارق بينها في الهامش.
- ٢ - خَرَّجْتُ الآيات والأحاديث، وعَرَفْتُ بالأعلام.
- ٣ - ضَبَطْتُ النصَّ بما تقضيه قواعد الإملاء والخط الحديث.
- ٤ - قَدَّمْتُ للكتاب، وعَرَفْتُ بمؤلفه، وذكرتُ نبذة عن المؤلفات في الموضوع.

أرجو من الله تعالى أن أكون قد وُفِّقْتُ لإخراج هذه الرسالة بِحُلَّةٍ مَرْضِيَّةٍ حَسَنَةٍ، وأسأله سبحانه التوفيقَ والسَّدَادَ، وحُسْنَ الختامِ على الإسلامِ.

والحمد لله لا أُحْصِي ثناءً عليه كما أثنى هو على نفسه،  
وصلَّى الله وسلَّم على خير خلقه، محمَّد النبيِّ الكريم وعلى آله  
وصحبه ووفَّده.

كتبه 

أبو عبد الله الداني بن منير آل زهوي

في الجية، بساحل جبل لبنان

غرة رجب سنة ١٤٣٠

..



## [تعريف بالمؤلف]

هو: مصطفى بن رمضان بن عبد الكريم بن سليمان بن رجب  
البرُّسِّي البولاقِي، أبو يحيى، فقيه مالكي من علماء الأزهر، أصله من  
(البرُّس) - من الغربية بمصر -، ويقال له: (البولاقِي)؛ لأنه وُلِدَ  
وتُوفِّيَ في (بولاق) بالقاهرة.

وُلِدَ سنة (١٢١٥)، وتصدَّى للإفتاء والتدريس بالأزهر سنة  
(١٢٢٣)، واستمرَّ إلى وفاته سنة (١٢٦٣).

## له من المؤلفات:

- «المنهل السيَّال في الحرام والحلال» (مخطوط) - في الفقه -.
- «الخطب السنِّية للجمع الحُسَيْنِيَّة» (مطبوع).
- «حاشية على شرح القويسني للسُّلم» - في المنطق -.
- «ديوان خطب» (مطبوع).
- «السيف اليماني لمن قال بحلِّ سماع الآلات والمغاني»، وهي رسالتنا هذه.
- «الحصن والجُنَّة على عقيدة أهل السُّنَّة» (مطبوع).

انظر عنه: الأعلام للزُّركلي (٧/٢٣٣)؛ و«الخطط التوفيقية» لعلي

مبارك (٣٣/٩)؛ و«فهارس دار الكتب المصرية» (١/٤٨٤)؛ و«معجم المؤلفين» (٣/٨٦٥)؛ و«هدية العارفين» (٢/٤٣٣)؛ و«كشف الظنون» (ص ١٧٩٥ ، ٢٠٣٧).



## [ذكر الكتب المؤلفة في مسألة الغناء]

سأذكرُ هنا بعضَ الكتبِ المؤلفةِ في مسألةِ الغناءِ والمعازفِ، ولا أدعي حصرَها، ولكن ما وقفتُ عليه، أو ذكرَهُ بعضُ المؤلفينَ والمحققين<sup>(١)</sup>، ولم أراعِ الترتيبَ؛ فليُعلمَ.

- ١ - ذم الملاهي، لابن أبي الدنيا (المتوفى سنة ٢٨٠)، مطبوع عدة طبعات، أفضلها طبعة عمرو عبد المنعم سليم.
- ٢ - تحريم الرد والشطرنج والملاهي، لأبي بكر محمد بن الحسين الأجرى (٣٦٠)، مطبوع عدة طبعات.
- ٣ - الرد على من يحب السماع، للقاضي طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري الشافعي (٤٥٠)، مطبوع بدار الصحابة للتراث بطنطا.
- ٤ - رسالة في أحكام السماع والغناء، لابن حزم الظاهري (٤٥٦)، مطبوعة ضمن مجموع من رسائله، بتحقيق الأستاذ إحسان عباس، ومال فيه **رَحِمَهُ اللهُ** إلى الإباحة! وقد ردَّ عليه جمعٌ من أهل العلم.

(١) استفدتُ من مقدمة تحقيق الأستاذ راشد بن عبد العزيز الحمد لكتاب «الكلام على مسألة السماع» لابن القيم، ومقدمة الأستاذ محمد المرعشلي لكتابه «الغناء والمعازف في الإعلام المعاصر».

- ٥ - كتاب الغناء وتحريمه، لأحمد بن عبد الله الطبري (٢٩٤)، ذكره ابن الجوزي في «تلبس إبليس» (ص ٢٥٩).
- ٦ - كتاب اللهو واللعب والملاهي ونزهة الفكر السّاهي، لأحمد بن محمد الشرخي (٢٨٦)، ذكره صاحب «كشف الظنون» (٢/١٤٥٤).
- ٧ - أحكام الملاهي، لأبي الحسين أحمد بن جعفر بن المناوي الحنبلي (٣٣٦)، ذكره ابن القيم في «إغاثة اللهفان» (١/٢٤٨).
- ٨ - الإقناع في أحكام السّماع، لأبي بكر محمد الأدفوي الشافعي (٣٨٨)، ذكره صاحب «كشف الظنون» (١/١٣٩).
- ٩ - كتاب السّماع، لأبي منصور عبد القاهر البغدادي (٤٢٩)، ذكره في «كشف الظنون» (٢/١٠٥٥)، ونقل منه المصنّف هنا، وابن حجر الهيتمي في «كف الرعاع» وغيرهما.
- ١٠ - كتاب تجويز السّماع، لعطية بن سعيد الأندلسي القفصي (٤٠٧)، ذكره الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/١٠٨٨).
- ١١ - ذم الغناء، لمحمد بن الحسين الفراء، أبو يعلى البغدادي (٤٥٨)، ذكره له ابنه في «طبقات الحنابلة» (٢/٢٠٥).
- ١٢ - كتاب السّماع، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (٥٠٧)، طبع بتحقيق أبي الوفا المراغي

بمصر، ومال فيه إلى إباحة السماع! والله المستعان. وقد ردّ عليه غير واحد، وسيأتي ذكر بعضها.

١٣ - كشف القناع عن مسألة السَّماع، لأبي بكر محمد بن الوليد الطُّرطوشي الأندلسي المالكي (٥٢٠)، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١٠٠١/٢)، ونقل عنه المؤلف هنا دون تسمية الكتاب، وكذا ابن قيم الجوزية في «إغاثة اللهفان» (٢٢٦/١)، والألوسي في «روح المعاني» (٦٩/٢١).

١٤ - رسالة في ذمّ الشَّبابة والرقص والسَّماع، لموفق الدين ابن قدامة المقدسي (٦٢٠)، طُبِعَ عدَّة مرات.

١٥ - الردّ على محمد بن طاهر القيسراني في إباحتِه السماع، لأحمد بن عيسى بن عبد الله بن قدامة المقدسي الحنبلي (٦٤٣)، ذكره الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١١٩/٢٣)، وطُبِعَ بدار الصحابة للتراث بطنطا، وعندني صورة عن نسخة خطية منه، وسأحقِّقه قريبًا - إن شاء الله تعالى -.

١٦ - كشف القناع عن حُكم الوَجْدِ والسَّماع، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، صاحب «المفهم في شرح تلخيص مسلم» وغيره، (توفي سنة: ٦٥٦)، طُبِعَ بدار الصحابة للتراث بطنطا.

١٧ - رسالة في استماع الملاهي، لمحمد حسين بن علي المصري الطوري الحنفي (القادري)، وفاته بعد سنة (١١٣٨)، والرسالة مخطوطة في المكتبة الأزهرية العامرة، برقم: (٣٢١٦٥٢)، ٤٠٧/فقه عام، وتقع في ٤ ورقات، وعندني صورة عنها.

١٨ - الإمتاع بأحكام السَّماع، لجعفر بن ثَعْلَب الأَدْفُوي<sup>(١)</sup> الشافعي (٧٤٩)، مخطوط، منه نسخة في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، تحت رقم (٣٧٠٤)، وبتدار الكتب المصرية، رقم (٣٦٨) تصوف.

١٩ - رسالة في السَّماع والرَّقص، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحرَّاني (٨٢٧)، طُبِعَت ضمن «مجموعة الرسائل المنيرية»، ثم طبعت مستقلة بتحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، بدار ابن حزم البيروتية.

٢٠ - الكلام على مسألة السَّماع، للإمام الربَّاني شمس الدين محمد بن أبي بكر، ابن قيِّم الجوزية الدَّمشقي (٧٥١)، طُبِعَ بتحقيق: الأستاذ راشد بن عبد العزيز الحمد، بدار العاصمة بالرياض، وهو كتاب نفيس قيِّم، ولابن القيم كتاب «السماع الكبير» أشار إليه في «إغاثة اللفهان» (٢٦٧/١)، ولا أدري إذا كان هو، وطُبِعَ باسم «كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء»، بتحقيق: ربيع بن أحمد خلف، بمكتبة السنة بالقاهرة<sup>(٢)</sup>.

(١) وقع في مقدمة تحقيق الأستاذ راشد بن عبد العزيز الحمد لكتاب «الكلام على مسألة السماع» (ص ٦٤): جعفر بن ثعلب الأرفوني!

(٢) علَّقَ بلدُّنا الأستاذ محمد بن عبد الرحمن المرعشلي في كتابه «الغناء والمعازف في الإعلام المعاصر وحُكْمهما في الإسلام» (ص ٢٢) على كتاب ابن القيم هذا، والفصل الذي عقده رَحِمَهُ اللهُ في «إغاثة اللفهان» (٢٢٤/١ - ٢٦٨) بقوله: «نقل فيه ابنُ القيم آراءهُ المتشدِّدة في تحريم الغناء...».

ثم قال: «ويعتبرُ هذا الفضل من أشدِّ الكتابات تحريمًا للغناء، لكن أغلب أدلته ضعيفة، وفيها غلو»!!



وانظر: «ابن قيم الجوزية؛ حياته، آثاره، موارده» للعلامة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رحمته الله (ص ٢٤٢).

= قلت: ما هكذا يا أستاذ! يُتَّهَمُ علماء الإسلام الكبار، وإليك البيان - مختصراً -:  
 فأولاً: ابن القيم لم ينقل آراءه في المسألة، فإنه ما ثمة آراء له، إنما هو رأي واحد؛ بل قُلْ: قول واحد لا غير؛ وهو التحريم.  
 ثانياً: أوهم الأستاذ أن ابن القيم اعتمد على رأيه في المسألة ورأي شيخه (ابن تيمية)، ولكن الحال والمقال: أن الإمام ابن القيم حَسَدَ في كتابه العظيم «إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان» - لمن قرأ بعيني رأسه، ووعى بعقله وقلبه - الأدلة من الكتاب والسنة، وآثار سلف الأمة من الصحابة والتابعين، وهي كثيرة جداً في الكتاب، ومن قرأ كتابه وجده خالياً من الآراء والأقوال المجردة؛ بل جُلُّ ما فيه: أقوال النبوة، والصحابة، والتابعين، والعلماء السالفين...

على عكس كتاب أخينا محمد - وفقه الله تعالى -؛ فهو خُلُوٌّ من هذا، مليءٌ بأقوال بعض الفقهاء المجيزين - المجردة عن الدليل الصحيح -، وأقوال (الموسيقين والمطربين)! وللأسف أقوال بعض الفسقة الماجنين!! والله الأمر.

ثالثاً: اعتبر الأخ الكريم - وفقنا الله وإياه - أن هذا الفصل من أشدّ الكتابات تحريماً للغناء...

أقول: نعم، ولا!

نعم؛ لأنه كالصواعق تنزل على أهل الغنا والطرب، فهذا شديد عليهم، لا يقوون على سماع الكلام الرباني، لما ألفت قلوبهم وأسماعهم من سماع الكلام الشيطاني، وحب القرآن والغناء لا يجتمعان في قلب مؤمن، و«الغناء يُنبت النفاق في القلب...»، كما صحّ ذلك عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

ولا؛ لأن الأخ الفاضل - جنبني الله وإياه مواطن الزلل ومعاقله - لو قرأ ما كتبه أساطين علماء الإسلام وربانيو هذه الأمة لما قال ما قال، ورسالتنا هذه من هذه.

وأخيراً: قوله - عفا الله عني وعنه -: «لكن أغلب أدلته ضعيفة، وفيها غلو!»  
 هذا كلام بلا زمام ولا خطام - كما يُقال -؛ أما ضعف الأدلة؛ فيردّه التحقيق، =

٢١ - رسالة في السَّماع والرَّقص، لمحمد بن محمد المنبجي الحنبلي (٧٨٥)، طُبعت بدار ابن حزم البيروتية، بتحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق.

٢٢ - نزهة الأسماع في مسألة السَّماع، للحافظ أبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥)، طُبِعَ بتحقيق: الدكتور عبد الله بن محمد الطريقي.

٢٣ - بوارق الإلماع في تكفير من يُحرّم مطلق السَّماع! للغزالي (٥٢٩)، مطبوع في الهند، نسخة حجرية في مجموع<sup>(١)</sup>، معه:

٢٤ - فرح الأسماع برخص السماع، لأبي المواهب التونسي. و:

٢٥ - إبطال دعوى الإجماع في تحريم السَّماع، للإمام محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠).

= ومَن كان عنده شيء قليل - وقليل جدًا - من العِلْمِ والإنصافِ لَعَلِمَ ذلك، فالأدلة قويّة قويّة، صحيحة صريحة، من كتاب الله المجيد، وسنة رسوله الأمين صلى الله عليه وآله وسلم أتَمَّ التسليم، ومن أقوال الصحابة والتابعين، فأَيُّ ضَعْفٍ فيها: أفي إثباتها؟! كلا وألف كلا، ولا. أفي مدلولها؛ هيهات، وأنى! فالروية الروية يا إخواننا، والعِلْمُ العِلْمُ، والإنصافُ الإنصافُ. أما قوله: (وفيها غلو).

فهذا كلامٌ مَنْ لا يدري ما يكتب! فكيف ينسبُ الغلو إلى الدليل؟! وهو ما كان إلا دليلًا؛ فإمّا صحيح أو ضعيف: مدلولًا ومنطوقًا، إثباتًا وإدراكًا... والغلو يُنسبُ لأقوال الناس وأعمالهم، لا إلى ما يستدلُّون به، فإياك أن تقع في مثل هذا، فإنه غلو!

(١) وعندي نسخة منه.

- ٢٦ - كَفُّ الرَّعَاعِ عَنْ مَجْرَمَاتِ اللَّهْوِ وَالسَّمَاعِ، لأبي العباس أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (٩٧٤)، طُبِعَ بهامش كتابه «الزواجر عن اقتراف الكبائر»، ثم طُبِعَ بمصر وبيروت، وسأشره قريبًا - إن شاء الله تعالى - محققًا تحقيقًا علميًا عن نسخة خطية.
- ٢٧ - الاعتناء بالغناء وفي أحكام السَّمَاعِ، لعلي القاري الحنفي (١٠١٤)، مخطوط بمعهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة (٣٦/٥١٩١) في ٤ روقات.
- ٢٨ - رسالة في تحقيق مسألة السَّمَاعِ، لمحمد بن إبراهيم بن جماعة، منه نسخة مصورة خطية في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية (١٤٤٧).
- ٢٩ - حرمة الغناء والسَّمَاعِ، لعصمة الله السهانفوري (١١٠٠)، مخطوط أصله في مكتبة الجامعة العثمانية بحيدر آباد، ومنه نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة، تحت رقم (٥٩٩).
- ٣٠ - رسالة في حكم السَّمَاعِ، لعلي النوري (١١١٨)، مطبوع في دار الغرب ببيروت.
- ومن الكتب المعاصرة:
- ٣١ - تنزيه الشريعة عن إياحة الأغاني الخليعة، للشيخ أحمد بن يحيى النجمي (١٤٢٩)، طُبِعَ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣٢ - حكم الإسلام في الموسيقى والغناء، للشيخ أبي بكر الجزائري - حفظه الله -، طبع ملحقًا بالكتاب السابق.

٣٣ - الشهب المرمية لمحق المعازف والمزامير وسائر الملاهي بالأدلة النقلية والعقلية، للشيخ عبد الرحمن بن عبد الله التويجري، مطبوع بمصر.

٣٤ - فصل الخطاب في الردّ على أبي تراب، للشيخ حمود بن عبد الله التويجري رحمته الله، ردّ فيه على أبي تراب الظاهري في إباحته للغناء.

٣٥ - أحكام الغناء والمعازف وأنواع الترفيه الهادف! للأستاذ سالم بن علي الثقفي، طبع بدار البيان بالقاهرة. مال فيه مؤلفه إلى إباحة الأغاني والموسيقى!

٣٦ - الموسيقى والغناء في ميزان الإسلام! لعبد الله بن يوسف الجديع، طبع بمؤسسة الريان البيروتية، وهو كتاب سيئ، ذهب فيه مؤلفه - هداه الله - إلى إباحة الغناء والمعازف بحجج سقيمة واهية، وحرّف فيه الأصول والفروع، ولفّ ودار؛ بفهم سقيم، ونظرٍ قاصرٍ عليل؛ كفهمٍ ونظرٍ من هو بين ظهرائهم، والله الهادي والمعين.

٣٧ - فقه الغناء والموسيقى! للدكتور يوسف القرضاوي، مطبوع، وهو كسابقه لكن على الطريقة العقلانية، وحال الرجل معروف، والله المستعان.

- ٣٨ - الغناء والمعازف في الإعلام المعاصر وحكمهما في الإسلام!  
 لمحمد بن عبد الرحمن المرعشلي (البيروتي)، طبع بدار المعرفة  
 البيروتية، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الكتاب قبل قليل، وهو  
 كسابقه، لكنه ضعيف جداً من الناحية العلمية.
- وهذه الكتب الأربعة الأخيرة ردّ عليها الشيخ عبد الله رمضان بن  
 موسى، وطبع كتابه بدار المؤيد بالسعودية، وهو ردّ علمي طيب  
 قوي.
- ٣٩ - تحريم آلات الطرب، أو: الردّ بالوحيين وأقوال أئمتنا على ابن  
 حزم ومقلديه المبيحين للمعازف والغناء، وعلى الصوفيين الذين  
 اتخذوه قربةً ودينًا، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين  
 الألباني رحمته الله، وهو كتاب قيم، أثري علمي؛ طبع بدار  
 الصديق بالسعودية.
- ٤٠ - أحاديث المعازف والغناء، دراسة حديثة نقدية، لمحمد  
 عبد الكريم عبد الرحمن، طبع بدار ابن حزم البيروتية،  
 وهو في أصله رسالة ماجستير مقدّمة في جامعة بغداد،  
 كلية العلوم الإسلامية، وهو كتاب جيّد، ودراسة قوية في  
 المسألة.
- ٤١ - الرّيحُ القاصِفُ على أهلِ الغناءِ والمعازفِ، ردُّ على كتاب  
 «أحكام الغناء والمعازف» لسالم الثقفى (والقرضاوي، والجديع،  
 والمرعشلي)، لذياب بن سعد آل حمدان الغامدي، وهو كتاب  
 قويّ جيد، طبع بمكتبة المزيني بالسعودية.

هذا بعض ما وقفتُ عليه من الأسماء المؤلفة في المسألة، وبقي الكثير، لعلي أذكر بعضها في مناسبات أخرى، والحمد لله.



# طور المخطوطات

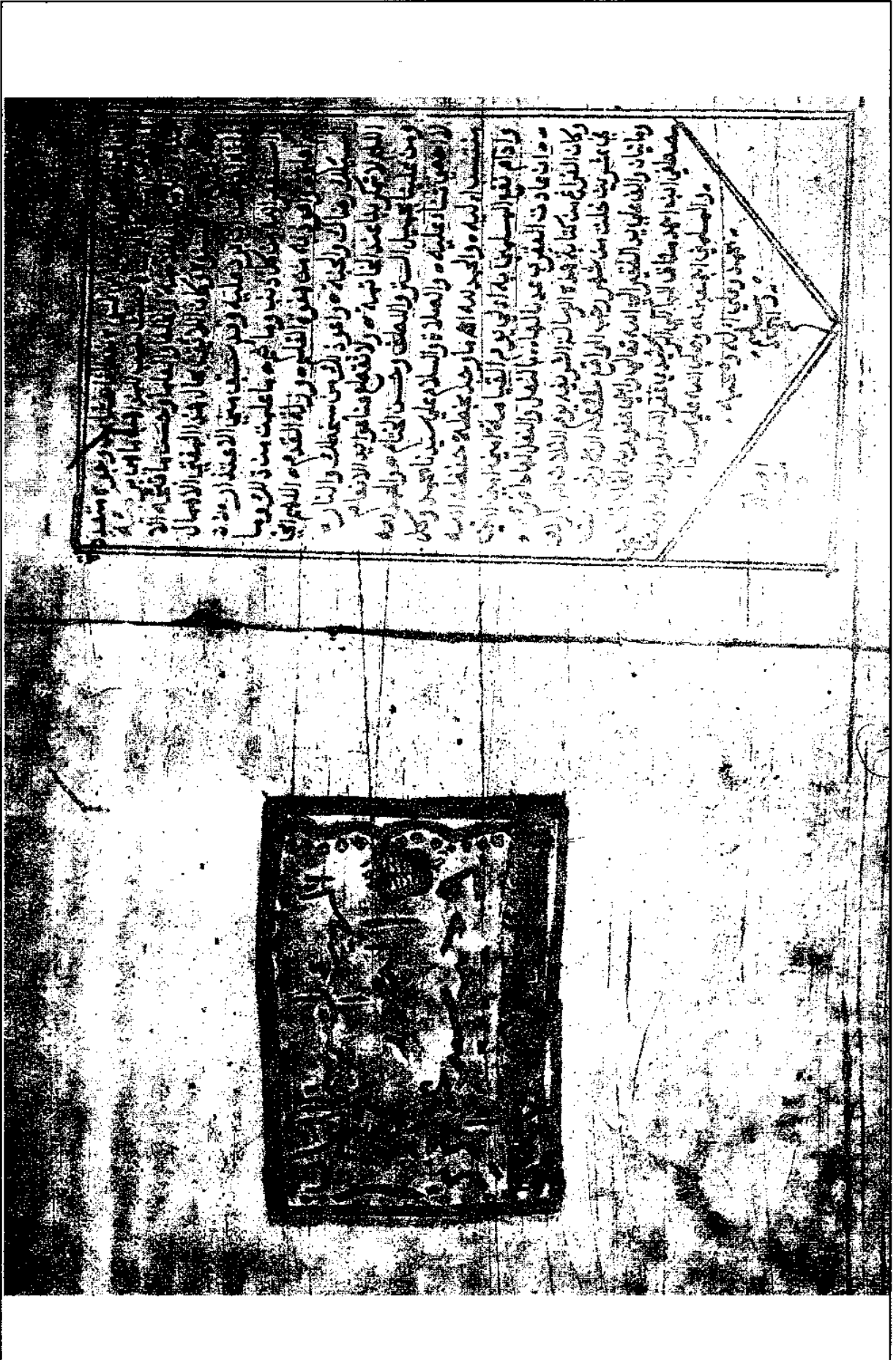






صورة طرزة المخطوط من النسخة «م»





صورة الورقة الأخيرة من النسخة «م»

اسم الله الرحمن الرحيم قال شيخنا الامام العلامة  
 ابو يحيى مصطفى البرلسي المالكي الاظهر في الشئ بالبر لا في  
 حفظه الله تعالى ولطف به وبالمسألة يوم الثلاثاء في  
 الحمد لله الذي يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق  
 وارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهر على الدين كله ولو كره  
 الكعاند والمناقض: والصلوات والسلام على من بعث لهم مطامير  
 الاصلاح والظهور بشروعه عن كل ذنباة وحصلت ذميمة يستحلها  
 النفساوة، وعلى اله واصحابه والتابعين، خصوصا من اراد الله  
 به الخير فقهه في الدين: اما بعد فقد باضنا عن تقريرنا لذكر  
 وقام الله من السور والبرس: انه قد ظهر به عالم يعني باب الحجاج  
 الفنا بالالات ذوات الاوتار: وانه نسبت ذلك لهذا هو الالهة و  
 بعض الصغابة وعلماء الامصار: وانه يتبع على من اكره ذلك  
 وقال بالتحريم: فقلنا سبحان الله هذا ايهما ان عظم: وكذا  
 انا قالوا فيهما: واعرضنا عن حديثه وطرحناه: لكونه ذكر  
 رجلا كما نطق فيه العلم والعمل والدين: وما كنا نقسمه بشئ من  
 هجوت الجبهة والمجاهدين: الى ان وصلت اليها فينا بظنه وهو عند  
 معروف: فتنقنا ان النفاذ على الصحة: يستحق النطق والحروف:  
 وجعلت اقوال انا الله وانا الله راجعون: وركب يعل ما كان صدور  
 وما يعطون: واخذت انا ملها سطر اسطر: واتم في ثناها  
 رجلا واد حرا في: ثم اتعدج في نفسي ان اكنة في ثناها مظهر:  
 وانه انتم كن واجبة فهو مندوب: لان الامر وان كان اظهر من  
 ان يتقوى على العالم الطامل: لكن لفساد الوقت ورجوزة القول  
 قد بقي على الفاخر والحامل: اني اقتصر من ذلك على من هني  
 الذي استقل بحفظه وقوله: وغيره هني يسأل عنه من هني  
 بها قول والله استغفر عن سؤالات القضاة ما قولكم ادا لله

السمع

السمع تكبر في رطل شهره عند انه من العلماء المالكية: دخل في حلال  
 الورط في ولاية عمر من صفاق بسعادة ذلك العزيز وكان في ذلك  
 المجلس جماعة من العلماء جفينة وما كنت ولا: فمعاذ  
 العزيز قد امرنا حصارا لم يستقمه من رطله ورضا هم عليه فصار  
 وعسوا ايضا خلاصا من الحشيش من كلام العارف بالله سيد علي  
 وطا رضي الله عنه فانكره في ذلك الرجل اخل على من كان ذلك  
 المجلس حتى مشا فقهه بالمشرب والباطل القتل واقام اصحاب  
 المويديفة من رطل المجلس فورا نظاره ذلك ليس في مجلسه  
 بالنسبة للذي اصب التلاوة اي جفينة وما لك والشافعي  
 الله عنهم لكون الفنا اليه كبر خالا من الحشيش مع ان اسئلة  
 خلافتية في هذا هي المذكورة اقمه وانا الجواب اني مشرب والنسب  
 الصريح من نقول الجفينة التلاوة المذكورة حتى فعل حكم الله  
 في ليلتك المشرقة اليها في العوالم: ورضي المقصود من  
 واما على من هني الصالطية فلان سماع الاوتار في ذلك الباب  
 جمع من عليها لهم حكم الامارات عرف في مختصره المشهور عن  
 ابي حبيب اياحه سماع الزهر وهو العوالم في القاموس واليه  
 جيب احد الالهة التي هديت من هني ما يلحق نقل حفص بن حنبل  
 العباد عن الامام مالك رضي الله عنه نقل الامام ابن عروة في  
 مختصره المذكور عن تاريخ الخطيب ابي بكر بن ثابت وذكر ان ابراهيم  
 ابي محمد الهدي قدوم العراق فاكرمه الرشيد فاستلمت الفنا فاف  
 بابا حنة فانا بعض المحدثين لسمع منه احادية الزهر فسمعه  
 يعني فقال كنت حريصا على السماع فخطا واما الان فالسمع من  
 حرقا به افتقار الاصح ان اشتق صراط على وعلى ان حدثت بهذا  
 ما اقيمت حديثا حتى اقيمت فيله فيبلغ ذلك الرشيد قد في به فسال عنه  
 حديث الخبر ومنه التي وظفها برسول الله صلى الله عليه وسلم



واعمال البشر او مذاهيهم اصح واصفا للافعال وهو اكثر من تصرف  
 وذكره من الصريح منها ما فيه كفاية وان لم يذكر في قوله في قوله في قوله  
 روى ابي سعيد عن ابن القاسم من دعي لصنيع فوجد فيه اعيان كان النبي الخفيف  
 من الدق والكبر والعشي الذي يلعب به النساء لا يابس به وروى عن مالك  
 في الدق والكبر لا يابس به ابي سعيد يعني في العرس خاصة للنساء وعنه عليه الصلاة  
 والنساء ايمانه قال اظهر في النكاح واضربوا عليه بالعربا يعني الدق الدور ابي  
 ولا يابس في الزهر وهو الدق المركب واحب الي ان لا يكره مع الدق غيره وعليه معنى  
 السلف وان كان معه الكبر في الياض ولا يجوز ان يكون معها غيرها ولا يجوز ان  
 في غيره ولا يجوز الضاع على حال الائمة ولا غيره وكتب محمد بن عبد العزيز بقطع  
 انهم كلهم الا الدق وحده في العرس والواجب على الامام ان يهي عن القناس  
 وعلايته ويتخذ في ذلك ويعاقب عليه ويامر بكسر الهمجي اللاعين كالادراق  
 والزمارات والاعزاز والبرابط وجميع الائمة وشبهه من باطلهم ما عد  
 الدق والكبر والمزهر وفي الكبر ما فيه والدق اخذ من الزهر وسوى عن اللعنة  
 الثلاثة الا في عرس سرا والائمة ومن شمره في غير عرس وحب على الامام  
 عنه والعرس عليه وتعطية الالبحر والعراف في بيوتهم في قوله العرس في  
 حقه ما لم يكن معه غيره ابي سعيد في قوله اذا علمت ما تلوته عليه في طهر  
 ظهر الشمس في راجع النهار ان هذا الذي قد اخطا في ذكره خطأ فاحتمل  
 وحده في قوله وان قد امكن الاشياء حيث يشبه الائمة ما هو في قوله  
 وانكر ما فعله الائمة والخلفاء والعلماء من ما فعله الائمة وعلم ما حشره  
 وكان اللعنة في الائمة الاحمال فانه ان يرد عليه وقد يشبه من الائمة  
 عذار واستغفر الله من كل ذنبا ما فعلت من ذلك وما لم يعلم  
 بعد من غيره القليل في قوله العرس الائمة في انما طهرها في قوله العرس  
 في من سخط والنازل الائمة لا يكره في قوله العرس الائمة في قوله العرس الائمة  
 ومن علمنا جميل العرس واللطف وحسن الختام في قوله العرس الائمة  
 ما فعله في الصلاة والسلام على محمد وآله في قوله العرس الائمة  
 والحمد لله الائمة ما وجد بخطه خط الائمة

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (ج)

باسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد  
 وقال شيخنا العلامة العلامه العلامه العلامه العلامه العلامه العلامه  
 قاله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عا  
 وحيد وهو ولي عهد عصير ابو يحيى مصطفى  
 الاثيري الكبير بالولا في حطيم الله تعالى ولطف به وبالكلمة  
 يوم الاطلاق امير بابر العالمين الحمد لله الذي يقذف بالحق على  
 الباطل فيدعه في ذاهو رافق وانزل رسول اله الهدى وبنا الحق  
 ليظهر على الدنيا كله وتكرم المائدة والماتق والعتاة والسلام  
 على من بعدنا تسليم بشارم الا خلاق والطلع كرر من عنابر  
 وحصله ذممة بنحائها الغساقا وعلى اله والصلوات والسلام  
 حذوقها من امد الله به الحمد فقهه في الدين ابا بعد نقد  
 بلغة عنها نكر كذبه المحركى وقاه الله من السوء واليوس الله  
 قد ظهر به علم يقين يا حجة سماع النبا بالالات ذوات الازمان  
 وانه نسب ذلك لاله الامم وبعض العصى لله وعلى الامم  
 ولا يترشح على من اكثر ذلك وقال بالحق لله فقلنا سبحانه  
 بهنك عظيم وكذا بنا الناقل او التمام واعرضنا عن حديثك  
 وظهر جناه وكونه ذكره رجلا لنا بظن فيه العلم والمعل والدين  
 وما كان منهم بشي من جهن المعلقة واليه نبي انا وعلما  
 الشيخ فزع بالظلم وهو عند تأمرو في وفى حقا ان الله ابرار  
 على العقبة تحتقى الخلد والكرور واجعلت اقول ان الله وان  
 اليه راجعون وان الله يعلم ما كنا صدر وراهم وباطنونا واحذرت  
 ان يكون سطر اسطر ولا فدم في نية جلاله وان جلاله وحده  
 انقذ في تسمي ان الكتب في سائرنا مظلوم وان ان لم يكن واجه  
 لهم سدود والامر وان كان اظهر ان ايق على العالم اعلم  
 الكلام وكنت لفساد الوقت ويزخر قولا قد يقين على العالم

والقول في كتابي انقصر في ذلك على مذموم الذي انكسر بظلمه  
 وبينه وبين مذموم يستل منه من اقله وقا قول والله السني  
 في قوله تعالى  
 في القول في كتابي انقصر في ذلك على مذموم الذي انكسر بظلمه  
 وبينه وبين مذموم يستل منه من اقله وقا قول والله السني  
 في قوله تعالى  
 في القول في كتابي انقصر في ذلك على مذموم الذي انكسر بظلمه  
 وبينه وبين مذموم يستل منه من اقله وقا قول والله السني  
 في قوله تعالى  
 في القول في كتابي انقصر في ذلك على مذموم الذي انكسر بظلمه  
 وبينه وبين مذموم يستل منه من اقله وقا قول والله السني  
 في قوله تعالى  
 في القول في كتابي انقصر في ذلك على مذموم الذي انكسر بظلمه  
 وبينه وبين مذموم يستل منه من اقله وقا قول والله السني  
 في قوله تعالى

سما لا يوافق والتريرات والاعواد والبراطيق وجميع النغمات  
 من باطلهم باعدا الفرق والكس والحق انهم يريدون ان يكونوا  
 والفرق اخفى من البراطيق ويظهر عن اللعب بوقوعه في  
 عرس سرا وثلاثية ومن ثم يريدون ان يكونوا عرسا  
 النبي عنده والفرق عليه وتقطع عن الاخرى من  
 بولنتها فهو سوا العرس في حرمات بل انهم يتفادون  
 اذا علمت بانلوتهم عليه فلم يك ظهور النجوم في  
 ان هذا المعنى قد اخطا في فتواه حقا في حقه  
 وانه قد اراد كل الامة حين نسيه لهذا الطبع  
 ولكن ما فعله الامة والخلق والعلم وحسن  
 ما حسنه وسان اللاتيف بحاله بهذا المعنى  
 ان يرد عليه وقد سبق في الاعتذار واستغفر  
 وما هم باعلمته من ذلك وما لم اعلم وان  
 القدم اللهم اني ارضى والجنة واعوذ  
 والنار اللهم لا تنكر بنا عند الخاتمة  
 ومن علينا جيل السنن واللفظ وحسن  
 لا احصي ثنا عليه والسلاة والسلام على

سيدنا محمد وعل متتبع اليه  
 اللهم والحمد لله على التمام

وعلى الله علي  
 سيدنا محمد

وسلم  
 ام  
 ام

عبد ابي مائها لطف  
 الله بنا وبه ابيت بالله

فظد الله يا عودا وانما  
 رينا طويلا استغدا الله

قال شيخنا العلامة ابن العربي مصطفى الرافعي المالكي الأندلسي في كتابه المحقق في بيان معنى السمع  
 حذره الله تعالى ولطف به وبالمسلمين يومئذ في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 بلون مغنايا مال فيد مدغه فاذا هو زهره في ظاهره سمع الله تعالى في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 شيخنا العلامة ابن العربي في كتابه المحقق في بيان معنى السمع حذره الله تعالى ولطف به وبالمسلمين يومئذ في قوله تعالى  
 على من هب لسمعهم كلام الأهل في الطهر بسموعه في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 دعيه يستخرجها النفس ان وعلى انه واصحابه وانفاقه في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 اراد الله بظهوره في الدين ، اما بعد فقد بينا بالتحقق في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 لغرض من قوله من السمع والبؤس انه قد ظهر به على اهل قوله في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 بقوله لا اذنت وولت الآذان وارتد عنه نسب ذلك لما ذكره في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 انما هو وعلمنا : لانه ما وارتد عنه نسب ذلك لما ذكره في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 سبحانه الله هذا بيان عظيم وكذا بيان نقل وترجمته في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 وطرحنا وكذا ذكره كذا نقل في العلم والعقل والادب في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 تنبيه بشيء من دعوى الجوهلية والجاهلية في ان وصلت اليها في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 عندنا ما يعرف فحققت ان اذنته على الصعيرة بمقتضى الخط والحروف في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 انزلنا انما اذنته من ليهون ويريب بعلم ما تكلم به في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 بعادونا واخذت انما ما سطر اسطر وادوم جهلا واوحى في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 في نفسه ان الكذب في شأنا مطلوب وان ان لم يكن واجبا في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 ان الامر وان كان يظهر من ان يخفى على العاقل الكامل ان كذب كاذب في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 وزخر في العقول قد يخفى على انصار والجاصل كذا في قصص من قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 على مذهبي الذي يشغل بحقيقته وقده وغير مذهبهم ليس العاقل في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 فاقول وبالله استمدت نفس سوال الفتيا ما تقول كذا في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 النفع كسر في رجل شهرته من العلم ، المالكية دخل في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 الوتر في واليه عرس متعلق بسعادة الآل والزور وكان في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 الخمس جماعة من الضلما ، حنيفة ومالكية وكان سعادة ذلك الوزير في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 باحسان للويسقة وضربوه وعنادهم عليها فاضربوه وغشوا وقتلوا في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 الفخر من كلام العارف بالله مسددي على وفارغ من الله عنه فاذا في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 الرجل الداخل على من كان يذلت الخاسر في شأها فظهر بالسب والبطالة في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 واقام اصحاب الموبقة من ذاك المجلس فمما الحارم ذاك المجلس في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾

قال شيخنا العلامة ابن العربي مصطفى الرافعي المالكي الأندلسي في كتابه المحقق في بيان معنى السمع  
 حذره الله تعالى ولطف به وبالمسلمين يومئذ في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 بلون مغنايا مال فيد مدغه فاذا هو زهره في ظاهره سمع الله تعالى في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 شيخنا العلامة ابن العربي في كتابه المحقق في بيان معنى السمع حذره الله تعالى ولطف به وبالمسلمين يومئذ في قوله تعالى  
 على من هب لسمعهم كلام الأهل في الطهر بسموعه في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 دعيه يستخرجها النفس ان وعلى انه واصحابه وانفاقه في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 اراد الله بظهوره في الدين ، اما بعد فقد بينا بالتحقق في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 لغرض من قوله من السمع والبؤس انه قد ظهر به على اهل قوله في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 بقوله لا اذنت وولت الآذان وارتد عنه نسب ذلك لما ذكره في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 انما هو وعلمنا : لانه ما وارتد عنه نسب ذلك لما ذكره في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 سبحانه الله هذا بيان عظيم وكذا بيان نقل وترجمته في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 وطرحنا وكذا ذكره كذا نقل في العلم والعقل والادب في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 تنبيه بشيء من دعوى الجوهلية والجاهلية في ان وصلت اليها في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 عندنا ما يعرف فحققت ان اذنته على الصعيرة بمقتضى الخط والحروف في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 انزلنا انما اذنته من ليهون ويريب بعلم ما تكلم به في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 بعادونا واخذت انما ما سطر اسطر وادوم جهلا واوحى في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 في نفسه ان الكذب في شأنا مطلوب وان ان لم يكن واجبا في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 ان الامر وان كان يظهر من ان يخفى على العاقل الكامل ان كذب كاذب في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 وزخر في العقول قد يخفى على انصار والجاصل كذا في قصص من قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 على مذهبي الذي يشغل بحقيقته وقده وغير مذهبهم ليس العاقل في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 فاقول وبالله استمدت نفس سوال الفتيا ما تقول كذا في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 النفع كسر في رجل شهرته من العلم ، المالكية دخل في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 الوتر في واليه عرس متعلق بسعادة الآل والزور وكان في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 الخمس جماعة من الضلما ، حنيفة ومالكية وكان سعادة ذلك الوزير في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 باحسان للويسقة وضربوه وعنادهم عليها فاضربوه وغشوا وقتلوا في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 الفخر من كلام العارف بالله مسددي على وفارغ من الله عنه فاذا في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 الرجل الداخل على من كان يذلت الخاسر في شأها فظهر بالسب والبطالة في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾  
 واقام اصحاب الموبقة من ذاك المجلس فمما الحارم ذاك المجلس في قوله تعالى ﴿لَنْ يَرْضَى اللَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا﴾



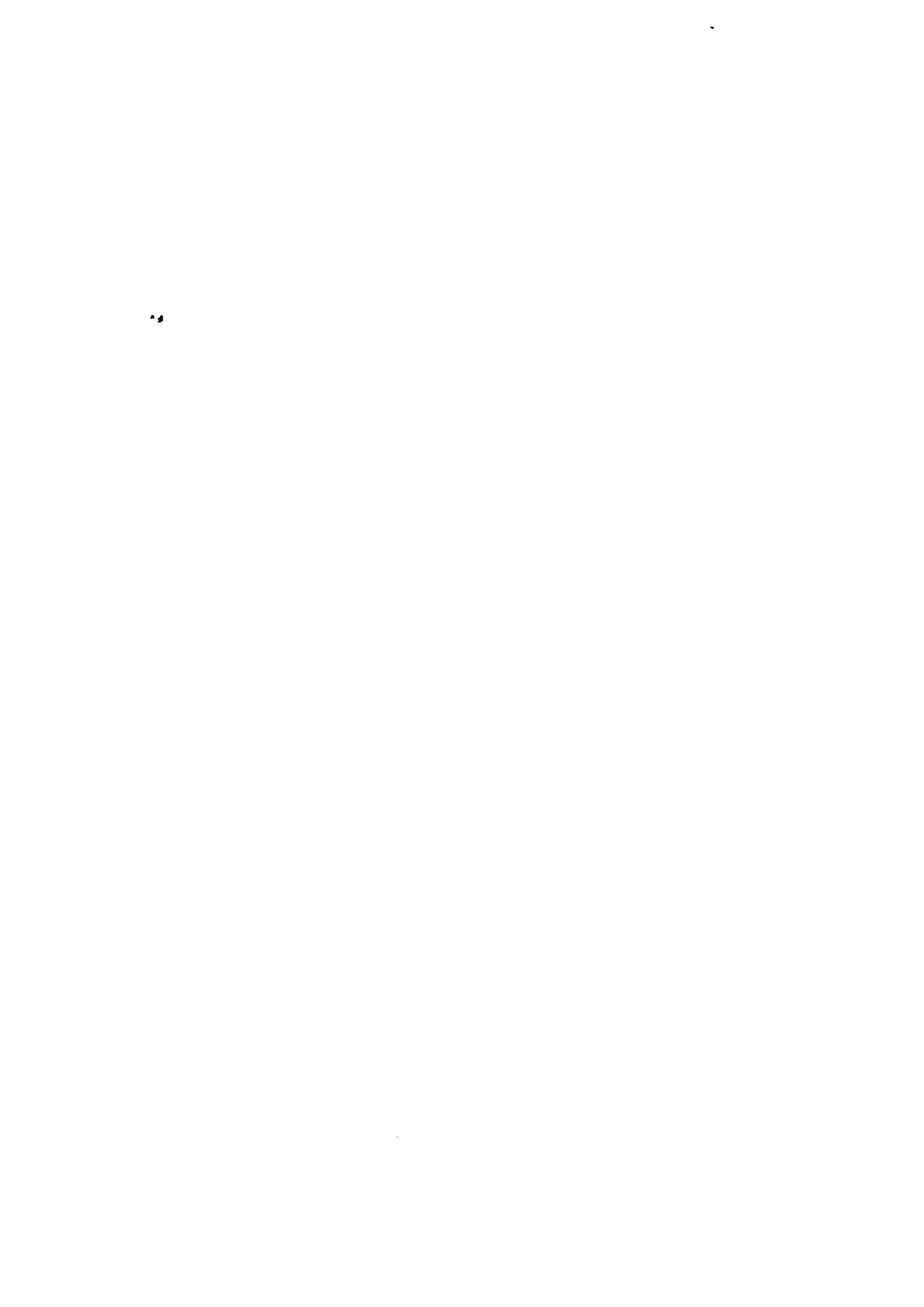
على الامام ان يترى عن الغناء مسره وعلاوته ويقدم في ذلك ويقف عليه ويأمر  
 بكسر ملاهي الملاهيين كالابواق والزمارات والاعواد والبرابط وجميع الآلات  
 وشبهه من باطلهم ما عند الدف والكبر والمزهر وفي الكبر ما فيه والارباب  
 من المزهر ويترى عن اللهب بركة الثلاثة الا في عرس سمر وعلاوته ومن  
 شهره في غير العرس وجب على الامام التري عنه والضرب عليه وتقطيعه بالخواريق  
 العواقين في بيوتهم فهو محقق ما لم يكن معه غيره هو بعض حدف اذا جازع اللوح  
 عليك ظهر لك ظهور الشمس في رابعة النهار ان هذا المقتضى قد اخطأ في فتواه  
 خطأ فاحشاً من وجوه متعددة وقد اساء كل الاساءة حيث نسب الى النبي  
 ما هي بركة منه وانكر ما نقله الائمة والخلفاء والعلماء وحسن ما اتهمه الائمة  
 وقبح ما حسنوه وكان اللائق بحال هذا المقتضى الاحمال فانه اقل من ان يرد عليه  
 وقد سبق مني الاعتذار واستغفر الله من كل ذنب وما تقدر على من الموت  
 والله اعلم واعوذ بالله من هفوة العظم ومنه القدم اليه السلام في ذلك  
 رسالتك والجنة واعوذ بك من سقطك والدار الهميم لا عار يا عبد الحكيم  
 ولا تطلع عندك في الاعوام ومنه ما سألته في ذلك الجليل العظيم في  
 القسام والجهاد لله لا حصون شاه قلبه والسلافة والسلام على سيدنا  
 محمد وكل من تبعه الا من كذب على الله والرسالة والرسالة التي هو مقبول  
 على المواقف حمد الله وادام بفع المسلمين في اليوم القيام مني بحاصل  
 الامين تمت على يد ناقلها عبد العفو القافي الردي عفو ربه امين الزبير  
 عفر الله له ولوالديه وجميع المسلمين والجمعين وكان القراع منها في  
 حاد اول سنة الف ونبلا مشايرته واحدى وطسرت في  
 السنة على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم



صورة الصفحة الأخيرة من النسخة «س»



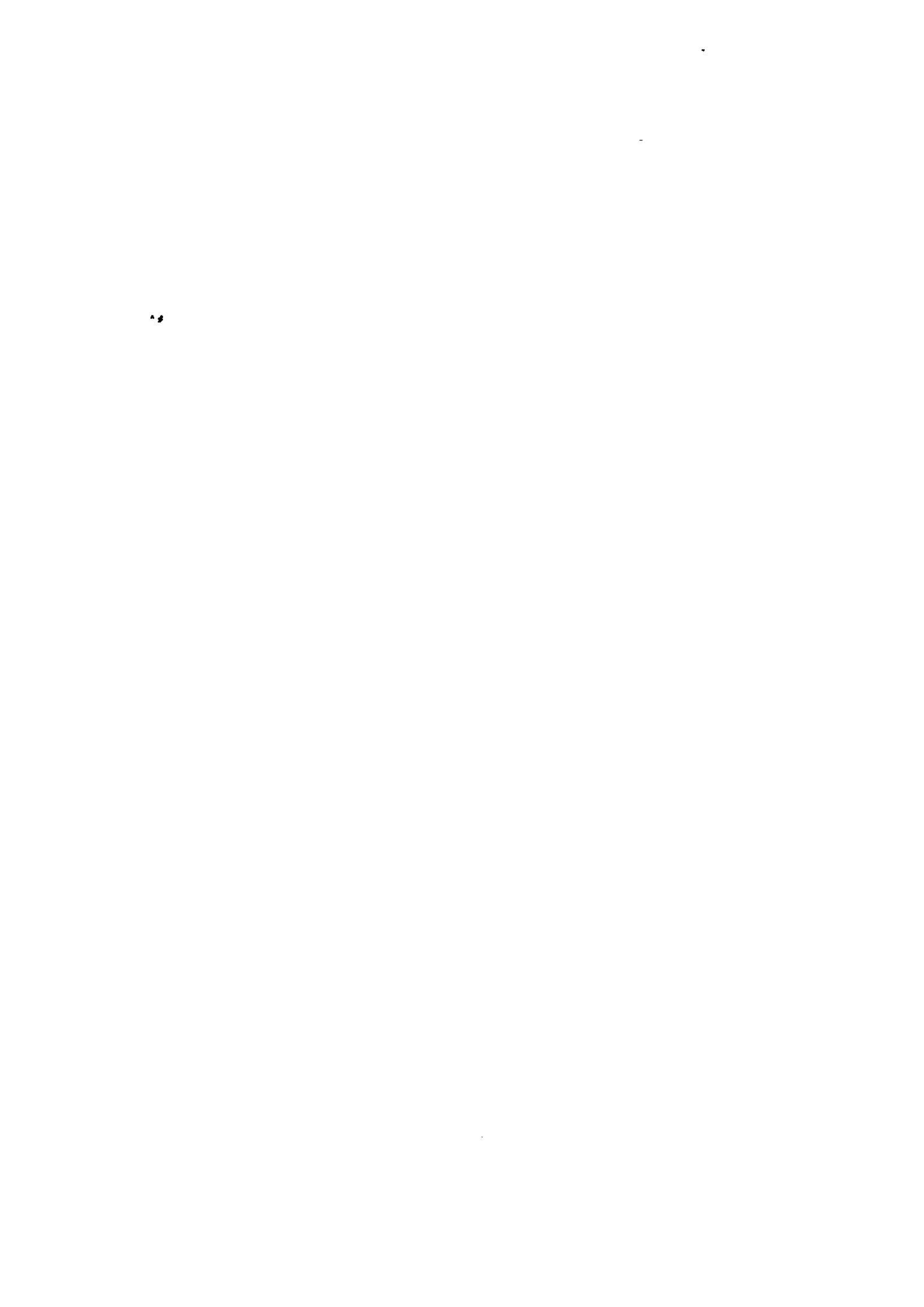
# النصُّ المُحقَّق



السَّيْفُ الْيَمَانِيُّ  
 لِمَنْ قَالَ بَحَلَّ سَمَاعِ الْأَلَاتِ وَالْمَغَانِي  
 أَوْ  
 السَّمُّ الْقَاتِلُ لِلْمَفْتِي الْمَتْسَاهِلِ

تأليف

العلامة أبي يحيى مصطفى البرلسي  
 المالكي الأزهري البولاقي



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### وبه نستعين<sup>(١)</sup>

قال شيخنا الإمام العلامة<sup>(٢)</sup> أبو يحيى مصطفى البرلسي المالكي الأزهري، الشهير بالبولاقي - حفظه الله تعالى، ولطف به وبالمسلمين يوم التلاقي<sup>(٣)</sup> :-

الحمد لله الذي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ، وَأَرْسَلَ<sup>(٤)</sup> رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُعَانِدُ وَالْمُنَافِقُ.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ بُعِثَ لِتَتْمِيمِ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، الْمُطَهَّرِ شَرْعُهُ عَنِ<sup>(٥)</sup> كُلِّ رَذِيلَةٍ وَخَصْلَةٍ ذَمِيمَةٍ يَسْتَحِلُّهَا<sup>(٦)</sup> الْفُسَّاقُ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ، خُصُوصًا مَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ الْخَيْرَ فَفَقَّهَهُ فِي الدِّينِ.

(١) ليعت في «ج»، وفي «ه»: وصلَّى الله على سيدنا محمد وسلم.

(٢) في «ه»: العالم العلامة، البحر الفهامة، الحافظ لكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، العامل بهما، وحيد دهره وفريد عصره.

(٣) في «ه»: آمين يا رب العالمين.

(٤) في «س»: وأظهر.

(٥) في «س»: من.

(٦) في «ج»: يستحلها.

وفي «ه»: يتحلها.

أما بعد؛ فقد بلغنا من ثغرِ سكندرية المحروسة<sup>(١)</sup> - وقاه الله من  
السوء والبؤس - أنه قد ظهر به عالم يُفتي بإباحة سماع الغناء بالآلات  
ذوات الأوتار، وأنه نسب ذلك لمذاهب الأئمة وبعض الصحابة وعلماء  
الأمصار، وأنه شنع على من أنكر ذلك وقال بالتحريم!

**فقلنا:** سبحان الله! هذا بُهتانٌ عظيمٌ! وكذبنا الناقل واتهمناه،  
وأعرضنا عن حديثه وطرحناه، لكونه ذكرَ رجلاً كُنا نظنُّ فيه العلم  
والعقل والدين، وما كُنا نتهمُّه بشيءٍ من مُجونِ الجهلة والمجانين.

إلى أن وصلت إلينا فتياً بخطه - وهو عندنا معروف -، فتحققنا  
أن النقل على الصحة بمقتضى الخط والحروف، وجعلت أقول: إنا لله  
وإننا إليه راجعون! وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون.

وأخذت أتأملها سطرًا سطرًا، وأقدم في شأنها<sup>(٢)</sup> رجلاً وأوخرُ أخرى،  
ثم انقدح في نفسي أن الكتب في شأنها مطلوب، وأنه إن لم يكن  
واجبًا فهو مندوب؛ لأن الأمر - وإن كان أظهر من أن يخفى على  
العالم<sup>(٣)</sup> الكامل -، لكن لفساد الوقت وزخرفة القول<sup>(٤)</sup>، قد يخفى  
على القاصر والجاهل، لكنني اقتصرت<sup>(٥)</sup> من ذلك على مذهبي<sup>(٦)</sup>  
الذي اشتغل بحفظه ونقله، وغير مذهبي يُسأل عنه من أهله.

(١) في «ه»: المحروس.

(٢) (في شأنها) ليست في «س».

(٣) في «س»: العاقل.

(٤) في «س»: العقول.

(٥) في «ه»: اقتصر.

(٦) هو مذهب الإمام مالك رحمته الله.



[أولُ الفتيا] <sup>(١)</sup>

فأقول - وبالله أستعين - : نصُّ سؤالِ الفتيا:

ما قولكم - أدام الله النفعَ بكم - في رجلٍ شهر عنه أنه من العلماء المالكية، دخل في مجلس أحد الوزراء، في وليمة عرسٍ، متلفق <sup>(٢)</sup> بسعادة ذلك الوزير، وكان في ذلك المجلس جماعة من العلماء: حنفية ومالكية، وكان سعادة ذلك الوزير قد أمره بإحضار الموسيقى وضربهم وغنائهم عليها، فضربوا وغنَّوا بغناءٍ خالٍ من الفُحشِ، من كلام العارف بالله سيدي علي وفا رضي الله عنه، فأنكر ذلك الرجل الداخل على مَنْ كان بذلك المجلس، حتى شافَهُمْ بالسَّبِّ، وأبطلَ الغناء، وأقام أصحاب الموسيقى من ذلك المجلس؛ فهل إنكاره ذلك ليس في محلِّه بالنسبة للمذاهب الثلاثة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي رضي الله عنه، لكون الغناء المذكور خالياً من الفُحشِ، مع أن المسألة خلافية في المذاهب المذكورة؟

أفيدونا الجواب بالتوضيح والنص الصريح، من نقول المذاهب الثلاثة المذكورة، حتى نعلمَ حُكْمَ الله في ذلك، ولكم الثواب من المَلِكِ الوَهَّابِ.

ونص المقصود من الجواب: أما على مذهب المالكية <sup>(٣)</sup>؛ فلائن

(١) من هامش «س».

(٢) في «س»: متعلق.

(٣) في «س»: مذهب الإمام مالك.

سماع الأوتار قد ذهب إلى إباحته جمع من علمائهم، حكى الإمام ابنُ عرفة<sup>(١)</sup> في مختصره المشهور، عن ابن حبيب<sup>(٢)</sup> [إباحة سماع المزهر - وهو العود - كما في «القاموس»]<sup>(٣)</sup>.

وابنُ حبيب أحد الأئمة المجتهدين في مذهب مالك؛ بل نقل حضور مجلس العيدان عن الإمام مالك رضي الله عنه، نقل الإمام ابن عرفة في

(١) هو: محمد بن محمد بن عرفة الوردغمي التونسي، أبو عبد الله المالكي، من علماء المالكية الكبار، إمام وخطيب جامع الزيتونة في وقته، وُلد سنة (٧١٦)، وتوفي سنة (٨٠٣)، له تصانيف عديدة، أكثرها في فقه المالكية.

انظر عنه: «الضوء اللامع» (٩/٢٤٠ - ٢٤٢)؛ و«الديباج المذهب» (ص ٣٣٧ - ٣٤٠)؛ و«ذيل التقييد في رواية السنن والمسانيد» (١/٢٣٦)؛ و«إنباء الغمر بأبناء العمر» لابن حجر (٤/٣٣٦ - ٣٣٨)؛ و«بغية الوعاة» للسيوطي (١/٢٢٩) وغيرها.

(٢) هو: الإمام العلامة أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جاهمة ابن الصحابي عباس بن مرداس السلمي العباسي الأندلسي القرطبي المالكي.

فقيه الأندلس وعالمها، وُلد في حياة الإمام مالك، بعد السبعين ومئة، كان موصوفاً بالحدق والفقه، صنّف تصانيف كثيرة، وحمل علم مالك؛ من ابن الماجشون، وأسد بن موسى، وأصْبَغ بن الفرّج وغيرهم.

قال الذهبي: «كان حافظاً للفقهِ، نبيلاً، إلا أنه لم يكن له علمٌ بالحديث، ولا يعرف صحبته من سقيمِه، دُكِرَ عنه أنه كان يتسهّل في سماعه، ويحمل على سبيل الإجازة أكثر روايته».

توفي رحمته الله سنة (٢٣٨).

انظر: «جذوة المقتبس» (ص ٢٨٢ - ٢٨٣)؛ و«ترتيب المدارك» (٣/٣٠ - ٤٨)؛ و«تاريخ علماء الأندلس» (١/٢٦٩ - ٢٧٢)؛ و«سير أعلام النبلاء» (١٢/١٠٢ - ١٠٧)؛ و«نفع الطيب» (٢/٥ - ٨)؛ و«الديباج المذهب» (ص ١٥٤ - ١٥٦) وغيرها.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «س».

مختصره المذكور عن تاريخ الخطيب أبي بكر بن ثابت<sup>(١)</sup>، فذكر أنّ إبراهيم بن سعد المدني<sup>(٢)</sup> قدم العراق، فأكرمه الرشيد، وسئل<sup>(٣)</sup> الغناء، فأفتى بإباحته، فأتاه بعض المحدثين ليسمع منه أحاديث الزهري، فسمعه يُغني! فقال: كنت حريصاً على السماع منك، فأما الآن؛ فلا سمعتُ منك حرفاً أبداً. فقال: إذا لا فقدتُ إلا شخصك عليّ، وعليّ إن حدثتُ ببغداد ما أقيمتُ حديثاً حتى أغني قبلاً.

فبلغ ذلك الرشيد، فدعى به، فسأله عن حديث المخزومية التي قطعها رسول الله ﷺ في سرقة الحلبي، فدعا بعود. فقال الرشيد:

- (١) في «س»: «ابن أبي بكر بن ثابت»! وزيادة ابن؛ خطأ. وهو: الخطيب أبو بكر أحمد بن علي البغدادي الحافظ. وهذا الخبر في «تاريخه» (٦/٨٤).
- وذكره: محمد بن طاهر الشيباني أبو الفضل المقدسي في «كتاب السماع» (ص ٦٥ - ٦٦)؛ وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/٩ - ١١)؛ والنويري في «نهاية الأرب» (٤/٢١٥ - ٢١٦)؛ والذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٢/٥١ - ٥٢).
- (٢) في «م»: المدائني. وهو: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (الصحابي)، أبو إسحاق القرشي الزهري العوفي المدني. حدّث عن أبيه، وابن شهاب الزهري وجماعة، وكان من رواة الحديث الثقات، وُلد سنة ثمان ومئة، وحدثه في الكتب الستة. توفي في بغداد سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣)، وقيل: سنة (١٨٤).
- قال الذهبي: «كان ممن يترخّص في الغناء على عادة أهل المدينة، وكأنه ليم في ذلك، فانزعج على المحدثين، وحلف أن لا يُحدّث حتى يُغني قبله! فيما قيل».
- انظر عنه: «تاريخ بغداد» (٦/٨١ - ٨٦، ترجمة رقم: ٣١١٩)؛ و«سير أعلام النبلاء» (٨/٣٠٤ - ٣١٠)؛ و«تذكرة الحفاظ» (١/٢٥٢) وغيرها.
- (٣) في «س» و«ج» و«ه»: فسئل.

أَعُوذُ الْمَجْمَرِ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ عَوْدُ الطَّرْبِ! فَتَبَسَّمْ، فَفَهَمَهَا  
إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، فَقَالَ لَهُ: بَلِّغْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ حَدِيثَ الَّذِي أَلْجَأَنِي  
إِلَى أَنْ حَلَفْتُ. قَالَ: نَعَمْ. فَدَعَا لَهُ الرَّشِيدُ بِعَوْدٍ، فَغَنَّاهُ:

يَا أُمَّ طَلْحَةَ إِنَّ الْبَيِّنَ<sup>(١)</sup> قَدْ أَفْدَا<sup>(٢)</sup> قِلَ الثَّوَاءَ<sup>(٣)</sup> لِأَنَّ كَانِ الرَّحِيلِ غَدَا

فَقَالَ لَهُ الرَّشِيدُ: مَنْ كَانَ مِنْ فُقَهَائِكُمْ يَكْرَهُ السَّمَاعَ؟

فَقَالَ: مَنْ رَبَطَهُ اللَّهُ.

فَقَالَ: هَلْ بَلِّغْكَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ؟

قَالَ: لَا وَاللَّهِ، إِلَّا أَنِّي أَخْبَرَنِي مُخْبِرٌ أَنَّهُمْ اجْتَمَعُوا فِي مَدْعَاةٍ  
كَانَتْ فِي بَنِي يَرْبُوعٍ، وَهُمْ يَوْمَئِذٍ جُلَّةٌ، وَمَالِكٌ أَقْلَهُمْ فِي فَقْهِهِ وَقَدْرِهِ،  
وَمَعَهُمْ دُفُوفٌ وَمِعَازِفٌ وَعِيدَانٌ [يُعْتُونَ]<sup>(٤)</sup> وَيَلْعَبُونَ، وَمَعَ مَالِكٍ دَفٌّ  
وَهُوَ يُغْنِيهِمْ<sup>(٥)</sup>:

(١) فِي «س» فَوْقَهَا: الْفِرَاقُ.

(٢) فَوْقَ الْكَلِمَةِ فِي «س»: قَرُبَ.

(٣) فَوْقَ الْكَلِمَةِ فِي «س»: الْإِقَامَةُ.

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ «ه».

(٥) هَذَا كَذِبٌ عَلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ لَا يَصِحُّ، وَسَيَأْتِي عَنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ حَرَّمَ الْغِنَاءَ وَكَرِهَهُ  
بَشَدَّةً، وَجَعَلَهُ مِنْ عَمَلِ الْفَسَاقِ!

قُلْتُ: وَالْخَطِيبُ ذَكَرَ هَذِهِ الْقِصَّةَ بِإِسْنَادِهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ  
الْمَعْدَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مَهْرَانَ  
الصَّقَّارِ الضَّرِيرِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خَلْفِ بْنِ قَدِيدِ أَبِي الْقَاسِمِ - بِمِصْرَ -،  
حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ عَفِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَدِمَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ  
سَعْدِ الزَّهْرِيِّ الْعِرَاقِي... فَذَكَرَ الْقِصَّةَ.

وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ فِيهِ ابْنُ حِبَانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (٢/٦٧)، =

سُلَيْمَى أَزْمَعَتْ بَيْنَنَا      فَأَيْنَ تَظُنُّنَا أَيْنَا؟  
وَقَدْ قَالَتْ لِأَتْرَابِ      لَهَا زَهْرٌ تَلَاقِينَا  
تَعَالِينَا، فَقَدْ طَابَ      لَنَا الْعَيْشُ، تَعَالِينَا

فضحك الرشيدُ، ووصَّله بمالٍ عظيمٍ.

ثم قال الإمام ابن عرفة:

**قلت:** إمامةُ أبي بكر الخطيب وعدالتهُ ثابتةٌ، وإبراهيم بن سعد  
خَرَجَ له أهل الكتب الستة. اهـ.

وهذا التعديل من ابن عرفة مُشعِرٌ بميله إلى الإباحة.

وقال الإمام أبو بكر ابن العربي المالكي في شرحه على «سنن  
الترمذي»<sup>(١)</sup> - لَمَّا تَكَلَّمَ على إباحة الغناء -: «وإن انضافَ إلى ذلك  
عود؛ فهو داخل في قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «مزمارة الشياطين في

= ترجمة رقم: ٦١٥): «يروى عن أبيه عن الثقات الأشياء المقلوبات، لا يُشبه  
حديثه حديث الثقات...».

(١) «عارضه الأحوزي» (٥/٢٨٢)، ونصُّ كلامه هناك: «فأما منع بيع المغنية؛  
فَيُنْبِئُ على أن الغناء حرام أو حلال، وليس الغناء بحرام، فإن النبي ﷺ قد  
تعمَّعهُ في بيته وبيت غيره، وقد وقف عليه في حياته، وإن زاد فيه أحد على  
ما كان في عهد النبي ﷺ عودًا يصوت عليه نغمة؛ فقد دخل في قوله: «مزمارة  
الشیطان في بيت رسول الله ﷺ! قال: دعهما، فإنه يوم عيد».

وإن اتَّصَلَ نقرُ طنبورٍ به؛ فلا يؤثر أيضًا في تحريمه، فإنها كلها آلات تتعلَّقُ  
بها قلوبُ الضعفاء، وللنفس عليها استراحة وطرح لثقل الجذ الذي لا تستحمله  
كل نفس، ولا يتعلَّقُ به قلب، فإن تعلَّقَتْ به نفس؛ فقد سمح الشرع لها  
فيه...».

وكلامه هذا مردود، تردُّه الأدلة الشرعية، كما سيأتي، والله المستعان.

بيت رسول الله ﷺ؟!». فقال رسول الله ﷺ: «دَعَهُمْ؛ فَإِنَّهُ<sup>(١)</sup> يَوْمُ عِيدٍ»<sup>(٢)</sup>. فلا يؤثّر في التحريم، فإنها كلها آلات تقوى بها قلوب الضعفاء، وتستريح<sup>(٣)</sup> النفوسُ بها.

وألف الأستاذ أبو المواهب التونسي<sup>(٤)</sup> رسالةً في إباحة السّماع، حكى فيها سماع الأوتار عن جمع من الصحابة والتابعين، فذكر منهم: عبد الله بن عمر<sup>(٥)</sup>، وعبد الله بن جعفر، وعبد الله بن الزبير، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وخارجة بن زيد<sup>(٦)</sup>، وعبد الرحمن بن حسان، وسعيد بن المسيب، وعطاء بن أبي رباح، والشّعبي، وابن أبي عتيق، وأكثر فقهاء المدينة. اهـ.

وأبو المواهب المذكور من أعيان علماء المالكية، وأحد أقطاب

(١) في «م»: فإنهم!

(٢) أخرجه البخاري (٩٥٢، ٩٨٧، ٢٩٠٦، ٣٥٢٩، ٣٩٣١)؛ ومسلم (٨٩٢).

قلت: وليس في الحديث ما أراد ابن العربي وغيره ممّن يجيز الغناء، فإن النبي ﷺ أقرّ أبا بكر رضي الله عنه على قوله: «مزمار الشيطان»، وإنكاره ﷺ يدلّك على أن المستقرّ عند الصحابة أن الغناء حرام، وإلا لِمَ كان إنكاره رضي الله تعالى عنه؟!.

ثم إن النبي ﷺ علّل تركهما: بأنه يوم عيد، فاستدلّ أهل العلم على الرخصة في غناء الجوّاري - وهنّ البنات الصغار - في يوم العيد.

(٣) في «س»: وتنشرح. وفي «ج» و«ه»: وتستروح.

(٤) هو: محمد بن أحمد الشاذلي، أبو المواهب التونسي، نزيل مصر، من أعيان الصوفية، توفي في أوائل القرن العاشر.

انظر: «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» للغزي (ص ١٣).

(٥) في «س»: ابن عمر.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من «س».

العارفين الشاذلية؛ ذكره الإمام الشعراني في «طبقات الصوفية»<sup>(١)</sup>، وطوّل ترجمته.

ثم قال: وغير خافٍ على مَنْ له حظٌ من علمٍ أنه حيث كانت مسألة سماع الأوتار من المسائل التي حُكِيَ فيها الخلاف عن<sup>(٢)</sup> الصّدر الأول، وغيرهم من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم من مشايخ المذاهب؛ فسبيلها سبيل غيرها من المسائل الاجتهادية التي<sup>(٣)</sup> لا يتّجه فيها الإنكار؛ لأن اختلاف العلماء رحمة من الله تعالى<sup>(٤)</sup>، كما جاءت<sup>(٥)</sup> به الأخبار، التي عمل بها الأئمة الكبار، ومنهم الإمام مالك رضي الله عنه، فقد روى الخطيب في «تاريخه»<sup>(٦)</sup>: أن هارون الرشيد قال

(١) (١/٣٧٦ - وما بعد).

وكتاب «طبقات الصوفية» - هذا - كتاب مليء بالشطحات والخرافات، وأمور تضحك منها العقول، وتنكرها الفطرُ السليمة، وحكايات عجيبة! نسأل الله تعالى أن يحفظ علينا ديننا وعقولنا.

(٢) في «س»: عند.

(٣) في «م»: الذي.

(٤) ليست في «س».

قلت: ولا يصح في ذلك حديث، والله أعلم.

(٥) في «س»: جاء.

(٦) لم أهد إلى موضعه - بعد بحث - في «تاريخ بغداد».

وذكره الذهبي في «السير» (٨/٦١ - ٦٢)؛ و«تاريخ الإسلام» (١١/٣٢٤)؛ وفي «تذكرة الحفاظ» (١/٢٠٩)؛ والقاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١/١٠١).

ثم وقفتُ على قول الحافظ السيوطي في «الخصائص الكبرى» (٢/٣٧٠): «وأخرج الخطيب في «رواة مالك» عن إسماعيل بن أبي المجالد، قال: قال هارون الرشيد لمالك بن أنس...» فذكره.

لمالك بن أنس<sup>(١)</sup>: يا أبا عبد الله؛ نكتب هذه الكتب ونفرقها في آفاق الإسلام، فنحمل عليها الأمة؟

[قال: يا أمير المؤمنين؛ إنَّ اختلاف العلماء رحمةٌ من الله على هذه الأمة]<sup>(٢)</sup>، كلُّ يتَّبِع ما صحَّ عنده<sup>(٣)</sup>، وكلُّ على هدى، وكلُّ يريد الله.

وقد نصَّ جَمْعٌ من مشايخنا<sup>(٤)</sup> الحنفية وغيرهم: أنه إنما يُنكر ما أجمع العلماء على تحريمه، فأما الأمور التي اختلف العلماء في تحريمها وإباحتها؛ فليست من المنكر الذي يجب تغييره وإنكاره، وإنَّ اللازم لكلِّ مجتهدٍ أن يتَّبِع ما أدَّى إليه اجتهاده، ولا يُنكر على من خالفه فيه، وأما غير المجتهد؛ فعليه أن يُقلِّد من سكتت إليه نفسه من المجتهدين.

والمحققون على أنه يجوز لغير المجتهد الترخُّص برخص المذاهب، والاتفاق على جواز التقليد لغرضٍ صحيح؛ بل قالوا باستحبابه في مواضع؛ من جملتها: إذا كان فيه<sup>(٥)</sup> إكرام من يستحق الإكرام، كما في واقعة السؤال<sup>(٦)</sup>.

(١) في «س»: قال لمالك رضي الله عنه.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «س».

(٣) في «س»: عنه.

(٤) في «س»: المشايخ.

(٥) في «س»: فيهم.

(٦) يحسنُ بي هنا أنه أنقلَ كلام الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي في ترجمة الإمام مالك، قال رحمته الله: «وقال شيخٌ: إن الإمام لمن التزم بتقليده؛ كالنبي مع أمته، لا تحلُّ مخالفته!»

قلت (الذهبي): قوله: (لا تحلُّ مخالفته) مجرد دعوى، واجتهاد بلا معرفة، =



فظهر بما حررناه: أن من هتك حُرمة مجلس أولئك الأعيان،  
 وأسرف في إنكار ما أباحه جمع كثير من علماء السلف والخلف؛ فهو  
 الذي ارتكب المنكر؛ إذ تصدَّى لِمَا لم يُحِطْ به خُبْرًا، فَوَبَّخَ وردًا،  
 وفَصَّلَ في غير مِفْصَلٍ<sup>(١)</sup>!

كيف؛ ومن شرط العالم الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر  
 أن يكون عارِفًا بمواضع الخلاف والإجماع، حتى لا يُنكِرَ ما رَخَّصَ  
 فيه بعض العلماء، ويقطع بما لا قاطع فيه، فيدخل تحت إنكار قوله  
 تعالى: ﴿أَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. وأن يستعمل الرِّفْقَ

= بل له مخالفة إمامه إلى إمام آخر؛ حجَّته في تلك المسألة أقوى، لا بل عليه  
 اتباع الدليل فيما تبرهن له، لا كمن تمذهب لإمام؛ فإذا لاح له ما يوافق هواه  
 عمل به؛ من أي مذهب كان!

وممن تتبَّع رُخِّصَ المذاهب وزلَّتِ المجتهدين؛ فقد رقَّ دينه، كما قال  
 الأوزاعي - أو غيره -: مَنْ أَخَذَ بِقَوْلِ الْمَكِّيِّينَ فِي الْمُتَعَةِ، وَالْكَوْفِيِّينَ فِي  
 النَّبِيذِ، وَالْمَدَنِيِّينَ فِي الْغَنَاءِ، وَالشَّامِيِّينَ فِي عَصْمَةِ الْخُلَفَاءِ؛ فَقَدْ جَمَعَ الشَّرَّ.  
 وكذا من أخذ في البيوع الربوية بمن يتحيل عليها، وفي الطلاق ونكاح التحليل  
 بمن توسَّع فيه، وشبَّه ذلك؛ فقد تعرَّض للأغلال، فنسأل الله العافية  
 والتوفيق». «سير أعلام النبلاء» (٨/٩٠).

وأما قولهم: (لا إنكار في مسائل الخلاف)! فقول منكر، تردُّه الأدلة الصحيحة  
 النصريحة، وآثار السلف، ولا زال العلماء ينكر بعضهم على بعض، وأنكر  
 الصحابة على بعضهم في مسائل كثيرة، وليس هنا محل التفصيل، وراجع كلام  
 الإمام مالك - نفسه - في مثل هذا: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر،  
 و«إعلام الموقعين» لابن القيم، و«إيقاظ همم أولي الأبصار» للفلاي، وللشيخ  
 الفاضل فضل إلهي رسالة جيدة مطبوعة في هذه المسألة.

(١) في «ج» و«س» و«ه»: وحز في غير مفصل.

(٢) سورة الأعراف، آية: ٢٨.

واللّين؛ كما بيّناه في شرحنا على «الدّر المختار»؛ لقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (١)، أمر تعالى باستعمال اللّين مع فرعون أطغى الطُّغاة في ارتكابه أعظم المنكرات = الذي هو (٢) دعوى الربوبية، فمن استعمل الغلظة والفظاظة في إنكار أمرٍ مُختلفٍ فيه؛ فقد خرج عن مقتضى الشرع من كلِّ وجه، ونايذ (٣) الأدب الإلهي من كلِّ وجه، والله يقول الحقّ وهو يهدي السبيل. انتهى المراد منه (٤).



(١) سورة طه، آية: ٤٤.

(٢) في «س»: وهو دعوى.

(٣) في «س»: وفاته.

(٤) في هامش «س»: آخر الفتيا.

[جواب الشيخ المؤلف عن هذه الفتيا]<sup>(١)</sup>

أقول - بحمد الله<sup>(٢)</sup>، مُعْتَصِمًا بِهِ، متوكِّلاً عليه -:

ما زعمه هذا المفتي من أن جماعة من علماء المالكية ذهبوا إلى إباحة سماع الأوتار؛ تَقْوُلُ عليهم باطل، فقد ذكر الإمام أبو العباس أحمد القرطبي<sup>(٣)</sup> أن القول بالإباحة لا يُعْرَفُ إلا لإبراهيم بن سعد والعنبري<sup>(٤)</sup>، ونص المراد من رسالته «كشف القناع في أحكام السماع»<sup>(٥)</sup>:

(١) هذا العنوان زيادة مني للتوضيح.

(٢) في «س»: معتمداً بحمده.

(٣) هو: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري الأندلسي القرطبي المالكي، الإمام الفقيه المحدث، وُلِدَ سنة (٥٧٨) في قرطبة، وسكن الإسكندرية، ورحل وحصل الأسانيد والسماعات، وبرع في الحديث، ورحل إليه الناس، وانتفعوا بعلمه.

له: «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم».

وهو شيخ أبي عبد الله القرطبي - المفسر - المعروف.

توفي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بالإسكندرية، سنة (٦٥٦).

انظر: «الديباج المذهب» لابن فرحون (ص ٦٨ - ٧٠)؛ و«البداية والنهاية» لابن كثير (٢١٣/١٣)؛ و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١٤٣٨/٤)؛ و«نفح الطيب» (٢/٦١٥)؛ و«شذرات الذهب» لابن العماد (٤٧٣/٧) وغيرها.

(٤) هو: عبيد الله بن الحسن بن الحصين العنبري، قاضي البصرة، من العلماء بالحديث ورواته، وهو من رجال «التهذيب»، توفي بالبصرة سنة (١٦٨).

(٥) (ص ٢١ - وما بعدها، طبعة دار الصحابة للتراث).

اعلم أنّ ما يقال عليه غناء على ضربين :

أحدهما: ضَرْبُ جَرَتْ [به] <sup>(١)</sup> عادةُ الناسِ باستعماله عند محاولتهم أعمالهم، وحملهم أثقالهم، وقطع مفاوز أسفارهم؛ يُسألون بذلك نفوسهم، وينشطون به على مشقات أعمالهم، وَيَسْتَعِينُونَ <sup>(٢)</sup> بذلك على مشاقّ أشغالهم؛ كحذاء الأعرابِ بإيلهم، وغناء النساءِ لتسكيتِ صغارهنّ، ولعب الجوّاري بلعبهنّ يوم العيد، وما شاكل ذلك = فهذا النحو - إذا سلّم المَغْنِيّ به عن ذكْرِ الفواحشِ والمحرمات - كوصفِ الخمرِ والقيناتِ -؛ فلا شكّ في جوازِهِ، وربما يُندَبُ إليه، إذا حصل منه ما ينشط على أعمالِ البرّ، ويُرغَّبُ في تحصيلِ الخير؛ كالحذاءِ في الحجِّ والغزو... .

إلى أن قال:

والضرب الثاني: [غناء] <sup>(٣)</sup> يستعمله المغنّون <sup>(٤)</sup> العارفون بصناعة الغناء، المختارون لِمَا رَقَّ من غزل الشُّعْرِ، الملحنون له بالتلحينات الأنيقة، المقطّعون له على النغمات التي تُهَيِّجُ النفوسَ وتُطربُّها كحميّات الكؤوس؛ فهذا هو الغناء المختلف فيه على أقوالٍ ثلاثة:

أحدها: أنه محرّمٌ؛ وهو مذهب مالك. قال أبو إسحاق الطباع <sup>(٥)</sup>: سألتُ مالكا: عمّا يترخّصُ فيه أهلُ المدينة من الغناء؟

(١) زيادة من «م» و«ه»، وضرب عليها في «س».

(٢) في «م»: «وليستعينون». وفي «س»: «وليتعينون».

(٣) زيادة من «ج» و«ه».

(٤) في «س»: المغنيون.

(٥) في «ج»: الصباغ!

فقال: «إِنَّمَا يَفْعَلُهُ عِنْدَنَا الْفُسَّاقُ»<sup>(١)</sup>.

وقال: «إِذَا اشْتَرَى جَارِيَةً فوجدَهَا مَغْنِيَّةً؛ كان له رَدُّهَا بِالْعَيْبِ»<sup>(٢)</sup>.

= وهكذا جاء في النسخ الخطية، وفي مطبوعة «كشف القناع»: أبو إسحاق الطباع. والذي في مصادر التخريج أن الذي سأل مالكا هو إسحاق الطباع، وهو: إسحاق بن عيسى الطباع البغدادي، أبو يعقوب، أحد الرواة عن الإمام مالك - رحمهما الله تعالى -.

(١) أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد: حدثني أبي، قال: حدثني إسحاق بن عيسى الطباع...

وذكره القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن» (٥٥/١٤) وابن تيمية في «الاستقامة» (٢٧٣/١) - وفي مواضع أخرى كثيرة من كتبه ورسائله -، وابن القيم في «إغاثة اللهفان» والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣٢٨/١١) وغيرهم. وفيه ردٌ قويٌّ على من ينسبُ الإباحة إلى الإمام مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أو المالكية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «... فَعَلِمَ أَن هَذَا كَذِبٌ عَلَى مَالِكٍ؛ مَخَالِفٌ لِمَذْهَبِهِ، كَمَا كَذَبُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ طَنْبُورًا يَضْرِبُ بِهِ وَيَغْنِي! لَمَا كَانَ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ يَغْنِي، حَتَّى إِنْ أَكْثَرَ الْمُصَنِّفِينَ فِي إِبَاحَةِ السَّمَاعِ - كَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ، وَالْقَشِيرِيِّ، وَأَبِي حَامِدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرِ الْمُقَدَّسِيِّ، وَغَيْرِهِمْ - يَذْكُرُونَ إِبَاحَتَهُ عَنِ مَالِكٍ وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ! وَهُوَ كَذِبٌ؛ فَإِنَّهُ قَدْ عَلِمَ بِالتَّوَاتُرِ مِنْ مَذْهَبِهِ: النَّهْيُ عَنِ ذَلِكَ، حَتَّى قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ الطَّبَاعِ: سَأَلْتُ مَالِكًا: عَمَّا يَتْرَخَّصُ فِيهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنَ الْغِنَاءِ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا يَفْعَلُهُ عِنْدَنَا الْفُسَّاقُ».

«تلخيص الاستغاثة» (٨٨/١).

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «فتح الباري» (٨٢/٦)، عند الحديث رقم (٩٥٢): «ولا خلاف بين العلماء المعتبرين في كراهة الغناء وذمه، وذم استماعه، ولم يُرَخَّصْ فِيهِ أَحَدٌ يُعْتَدُّ بِهِ، وَقَدْ حُكِّمَتْ الرُّخْصَةُ فِيهِ عَلَى بَعْضِ الْمَدِينِيِّينَ، وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، عَنِ إِسْحَاقِ الطَّبَاعِ: أَنَّهُ سَأَلَ مَالِكًا: عَمَّا يَتْرَخَّصُ...».

(٢) انظر: المصادر المذكورة سابقاً.

وهو مذهب سائر أهل المدينة في الغناء، إلا إبراهيم بن سعد وحده؛ فإنه كان لا يرى بالغناء بأسًا.

وإلى تحريم ذلك ذهب أبو حنيفة وسائر أهل الكوفة، وإبراهيم النخعي، والشَّعبي، وحماد، وسفيان الثوري، وغيرهم؛ لا اختلاف بينهم في ذلك.

وقال الحارث المحاسبي: الغناء حرام؛ كالميتة<sup>(١)</sup>.

إلى أن قال:

القول الثالث: الإباحة؛ وهو المروي عن إبراهيم بن سعد، والعنبري؛ وهما شاذان، ولا يلتفت إليهما؛ لقوله ﷺ: «عليكم بالسَّواد الأعظم، ومن شذَّ شذَّ إلى النار»<sup>(٢)</sup>.

(١) في «ج»: كالميسقة!

وقول المحاسبي هذا في «رسالة الإرشاد» - كما في «المدخل» لابن الحاج الفاسي المالكي (٣/١٠٥) -.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٨٠)؛ واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١٥٤)؛ والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٤٤٧)، رقم: ١٣٦٢٣؛ والحاكم (١/١١٥ - ١١٦).

من طريق: المعتمر بن سليمان، عن سليمان بن سفيان - مولى آل طلحة المدني -، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما كان الله ليجمع هذه الأمة على الضلالة أبدًا، ويد الله على الجماعة هكذا، فعليكم بالسَّواد الأعظم، فإنه من شذَّ شذَّ في النار».

وإسناده ضعيف.

لكن للحديث شواهد كثيرة، ومعانيه ثابتة في السنة.

وانظر: «ظلال الجنة تخريج كتاب السنة» للألباني (٨٠).

ولقوله ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الْإِثْنَيْنِ أْبَعْدُ»<sup>(١)</sup>.

ولأنَّ العنبريَّ مبتدعٌ في اعتقاده<sup>(٢)</sup>، وهو غير مرضي في علمه، وإبراهيم بن سعد ليس من أهل الفتيا.

وقد حكى أبو طالب المكي<sup>(٣)</sup> الإباحة عن جماعة من الصحابة<sup>(٤)</sup>: عبد الله بن جعفر، وابن الزبير، والمغيرة، ومعاوية، وغيرهم، وقد فعل ذلك كثير من السلف = صحابي وتابعي.

قال: لم يزل الحجازيون عندنا بمكة يسمعون السماع في أفضل أيام السنة، وهي الأيام المعدودات.

قال المعلي - رحمه الله تعالى -: وهذا - إن صحَّ - فإنما هو<sup>(٥)</sup> محمول على سماع النوع الأول، لا الثاني.

(١) أخرجه ابن المبارك في «مسنده» (٢٤١)؛ والطيالسي (٣١)؛ وأحمد في «المسند» (١٨/١، ٢٦)؛ والترمذي (٢١٦٥)؛ والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٢١٩ - ٩٢٢٦)؛ وأبو يعلى في «مسنده» (١٤١، ١٤٣) وغيرهم، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو جزء من حديث ضمن خطبة.

(٢) انظر: «إغاثة اللفهان» (١/٢٣٠ - ط. الفقي)، أو (١/٤٢٠ - ط. دار ابن الجوزي).

(٣) هو: شيخ الصوفية، أبو طالب محمد بن علي الحارثي المكي، عجمي الأصل، صاحب كتاب «القوت» = «قوت القلوب في معاملة غلام الغيوب»، وفاته سنة (٣٨٦).

انظر: «تاريخ بغداد» (٣/٨٩)؛ و«المنتظم» (٧/١٨٩ - ١٩٠)؛ و«سير أعلام النبلاء» (١٦/٥٣٦ - ٥٣٧) وغيرها.

(٤) ولا يصح ذلك عنهم عند التحقيق، وأشار القرطبي لذلك رضي الله عنه.

(٥) في «س»: فإنه.

وقد حكاه بعضُ الشافعية والقشيري عن مالك؛ ولا يصح عنه بوجه، ولا عن أحدٍ من الصحابة.

ثم قال - بعد نحو عشرين ورقة -:

### [حكم سماع آلات اللهو]

المسألة الرابعة: في حُكْمِ<sup>(١)</sup> سماعِ آلاتِ اللُّهُو:

أمَّا المزامير، والأوتار، والكوبة = وهو طبل كبير<sup>(٢)</sup> طويل، ضيق الوسط، ذو رأسين، يضربُ به المخانيث؛ فلا يختلف في تحريم سماعِهِ، ولم أسمع عن أحدٍ ممَّن يُعْتَبَرُ قوله من<sup>(٣)</sup> السَّلَفِ وأئمة الخَلْفِ أنه<sup>(٤)</sup> يُبيح ذلك، وكيف لا يحرم سماع ذلك وهو شعار أهل الخمر والفسوق، ومهيج للشهوات، والفساد والمجون؟! وما كان كذلك؛ لم يشك في تحريمه، ولا في تفسيق فاعله وتأثيره. انتهى.

وقد بسط الأدلة، وردَّ أدلة الخصم، وأشبع القول في ذلك، فليراجعها من أحب.

وقال ابن الحاج في «المدخل»<sup>(٥)</sup> - ما نصه -: «إنَّ السَّماعَ المعروف عند العرب: هو رفع الصوت بالشَّعر، ليس إلَّا، فإذا فعل

(١) (حكم) ليست في «س».

(٢) (كبير) ليست في «س».

(٣) في «س»: عن.

(٤) في «س»: أن.

(٥) «المدخل» لابن الحاج (٩٥/٣).



أحدُهم ذلك، قالوا: عمل<sup>(١)</sup> السماع.

وهو اليوم على ما يُعْهَدُ وَيُعَلَّمُ.

في المدخل: رززين فقط  
وهو الخنج رززين ثم معاوية  
العبد الرب الأندلسي صاحب

ولأجل هذا المعنى؛ قال الشيخ الإمام رُزَيْنُ [الدين]<sup>(٢)</sup> - رحمه الله بكعبين الكعبة  
تعالى -: ما أتى على بعض المتأخرين إلا لوضعهم الأسماء على غير<sup>(٣)</sup> السنة الحقول  
مُسَمِّيَاتِهَا، وهو ذا بَيِّنٌ؛ ألا ترى أن السماعَ كان على ما تقدّم ذكره،  
وهو اليوم على ما نُعَايِنُهُ؟ وهما ضدّان لا يجتمعان.

ثم إنهم لم يكتفوا بما ارتكبوه، حتى وقعوا في حقّ السلفِ  
الماضين رضي الله عنهم، ونسبوا إليهم اللَّعْبَ واللَّهْوَ، في كونهم يعتقدون أن السماع  
الذي يفعلونه [اليوم هو الذي كان السلفُ - رضوان الله تعالى عليهم -  
يفعلونه]<sup>(٣)</sup>! ومعاذ الله أن يُظَنَّ هذا بهم! ومن وقع له ذلك؛ فيتعيّن عليه  
أن يتوبَ ويرجعَ إلى الله، وإلاّ فهو هالك.

ثم قال<sup>(٤)</sup>: وقال الشيخ أبو عبد الله القرطبي - رحمه الله تعالى -  
في «تفسيره»<sup>(٥)</sup> - حين تكلم على قصة السامريّ في سورة طه -: سئل

(١) تحرفت في مطبوعة «المدخل» إلى: أهمل!

والمطبوع من كتاب «المدخل» فيه تحريف كثير، وقد منّ الله تعالى على كاتب  
هذه الحروف بالحصول على نسخ خطية من الكتاب، وابتدأت العمل فيه منذ  
مدّة، أسأل الله أن يتممّ أمري على خير.

(٢) زيادة من «ج».

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «م»، وفي «س»: في كونهم يعتقدون الذي  
يعتقدونه!

وباقى الكلام غير موجود!

(٤) أي: ابن الحاج في «المدخل» (٣/٩٩ - وما بعدها).

(٥) (١١/٢٣٧ - ٢٣٨).

الإمام أبو بكر الطرطوشي<sup>(١)</sup> رَحِمَهُ اللهُ: ما يقول سيدي الفقيه في مذهب الصوفية؛ واعلم - حرس الله مدتك - أنه يجتمع جماعة من رجال، فيكثرون من ذكر الله وذكر محمد ﷺ، ثم إنهم يوقعون بالقضيب على شيء من الأديم<sup>(٢)</sup>، ويقوم بعضهم ويتواجد، حتى يقع مغشياً عليه! ويحضرون شيئاً يأكلونه؛ هل الحضور معهم جائز، أم لا؟

أفتونا - يرحمكم الله -، وهذا القول يذكرونه:

يا شيخ كُفَّ عن الذنوب      قبل التفرق والزَّلَل  
واعمَلْ لنفسِكَ صالحًا      ما دام ينفعك العَمَل  
أما الشباب فقد مضى      ومشيبُ رأسِكَ قد نزل  
وفي مثل هذا وجوه.

**الجواب** - يرحمك الله -: مذاهب الصوفية بطالة وجهالة وضلالة، وما الإسلام إلا كتاب الله وسنة رسول الله، وأما الرقص والتواجد؛ فأول

(١) هو: أبو بكر محمد بن الوليد بن خَلَفِ بن سليمان الفِهْرِي، الأندلسي الطُّرطوشي المالكي.

من كبار علماء المالكية وشيوخهم في عصره، أخذ عن أبي الوليد الباجي، ورحل إلى العراق وبيت المقدس وغيرهما، واستقرَّ بالإسكندرية بمصر، وفيها توفي سنة (٥٢٠).

من أشهر مصنفاته: «الحوادث والبدع».

انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/٤٩٠ - ٤٩٦)؛ و«وفيات الأعيان» (٤/٢٦٢ - ٢٦٥)؛ و«الأنساب» (٨/٢٣٥)؛ و«نفع الطيب» (٢/٨٥)؛ و«النجوم الزاهرة» (٥/٢٣١ - ٢٣٢).

(٢) في «المدخل»: ثم إنهم يوقعون أشعارًا مع الطقطقة بالقضيب على شيء من الأديم...

من أخطئه أصحاب السامريّ لما اتّخذ لهم العجل<sup>(١)</sup> جسداً له خوار، فقاموا يرقصون حواليه ويتواجدون! فهو دين الكفار وعباد العجل.

وأما القضيب؛ فأول من اتّخذه: الزنادقة، ليشغلوا به المسلمين عن كتاب الله تعالى، وإنما كان مجلس النبي ﷺ مع أصحابه كأنما على رؤوسهم الطير من الوقار.

فينبغي للسلطان ونوابه<sup>(٢)</sup> أن يمنعهم من الحضور في المساجد وغيرها، ولا يحلّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يحضر معهم، ولا يعينهم على باطلهم. هذا مذهب مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وغيرهم من أئمة المسلمين<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً في كتابه المسمّى بكتاب «النهي عن الأغاني»: وقد كان الناس فيما مضى يستترّ أحدهم بالمعصية إذا واقعها، ثم يستغفر الله ويتوب إليه منها، ثم كثر الجهل، وقلّ العلم، وتناقص الأمر، حتى صار واحدهم<sup>(٤)</sup> يأتي بالمعصية<sup>(٥)</sup> جهاراً، ثم ازداد الأمر إداراً، حتى بلغنا أنّ طائفة من إخواننا - وفقنا الله وإياهم - استزلّهم الشيطان واستغوى عقلهم في حبّ الأغاني واللهو وسماع الطقطقة! فاعتقدته من الدّين الذي يقربهم إلى الله تعالى، وجاهرت به جماعة المسلمين، وشاقت به سبيل المؤمنين، وخالفت العلماء والفقهاء وحملة الدين،

(١) في «ج» و«س»: عجلًا.

(٢) في «س»: أو نائبه ونوابه.

(٣) في «س»: أئمة الدين.

(٤) في «ج»: أحدهم.

(٥) في «ج»: المعصية.

﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (١١٥) (١).

وقد سُئِلَ مالِكُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: عَمَّا يَتَرَخَّصُ فِيهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنَ الْغِنَاءِ؟

فَقَالَ: «إِنَّمَا يَفْعَلُهُ عِنْدَنَا الْفُسَّاقُ». وَنَهَى عَنِ الْغِنَاءِ وَاسْتَمَاعِهِ.

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ؛ فَإِنَّهُ يَكْرَهُ الْغِنَاءَ وَيَجْعَلُهُ مِنَ الذُّنُوبِ، وَذَلِكَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْكُوفَةِ: سَفِيَانَ، وَحَمَادَ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَالشَّعْبِيَّ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ.

إِلَى أَنْ قَالَ (٢): وَكَانَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَكْرَهُ الطَّقِطِقَةَ بِالْقَضِيبِ، وَيَقُولُ: «وَضَعْتُهُ الزَّنَادِقَةَ لِيُشْغِلُوا» (٣) بِهِ عَنِ الْقُرْآنِ (٤).

وَأَمَّا الْعُودُ وَالطَّنْبُورُ وَسَائِرُ الْمَلَاهِي؛ فَحَرَامٌ، وَمَسْتَمَعُهُ فَاسِقٌ.

ثُمَّ قَالَ (٥): فَصَلِّ؛ فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ رُوِيَ عَنِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّالِحِينَ أَنَّهُمْ سَمِعُوهُ؟

قُلْنَا: مَا بَلَّغْنَا أَنَّ أَحَدًا مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ فَعَلَهُ، وَهَذِهِ مَصْنُفَاتُ

(١) سورة النساء، آية: ١١٥.

(٢) في «المدخل» (١٠١/٣).

(٣) في «م»: لِيُشْغِلُوا.

(٤) أخرجه الخلال في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ص ٢٣٣، ٢٣٤) بإسناده إلى الشافعي.

وذكره أبو عبد الله المقدسي في «جزء في اتباع السنن واجتناب البدع» (ص ٢) وغيره.

وأوله عندهم: «تركْتُ في العراق شيئًا يقال له: التَّغْيِيرُ؛ أَحَدُهُ الزَّنَادِقَةُ...».

(٥) المدخل (١٠٨/٣).

أئمة الدين وأعلام المسلمين = مثل: مصنف مالك بن أنس، وصحيح البخاري، ومسلم، وسنن أبي داود، وكتاب النسائي رضي الله عنه، إلى غيرها؛ خالية من دعواكم، وهذه تصانيف فقهاء المسلمين الذين تدور عليهم الفتيا - قديماً وحديثاً - في مشرقى البلاد وغربها<sup>(١)</sup>، فقد صنّف المسلمون على مذهب مالك تصانيف لا تحصى، وكذلك مصنّفات علماء المسلمين على مذهب [الإمام]<sup>(٢)</sup> أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من فقهاء المسلمين = كلها مشحونة بالذّب<sup>(٣)</sup> عن الغناء وتفسيق أهله، فإن كان فعله أحد من المتأخرين؛ فقد أخطأ، ولا يلزم الاقتداء بقوله، وترك الاقتداء بالأئمة الراشدين.

ومن هنا زلّ من لا بصيرة له = نحتج عليهم بالصحابة والتابعين وعلماء المسلمين، ويحتجون علينا بالمتأخرين، سيما وكلّ من يرى هذا الرأي الفاسد خلواً من الفقه، عاطلاً من العلم، لا يعرف مآخذ الأحكام، ولا يفصل الحلال من الحرام، ولا يدرس العلم، ولا يصحب أهله، ولا يقرأ مصنّفاته ولا دواوينه، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ما استرذَل الله عبداً إلا حَظَرَ عليه العِلْم»<sup>(٤)</sup>.

(١) في «س»: مشرق البلاد وغربها.

(٢) زيادة من «س».

(٣) في «س»: بالذم.

(٤) حديث موضوع. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٣٩/٢) من طريق:

الحسن بن علي العدوي، ثنا عثمان بن عبد الله الطحان، ثنا أبو خالد الأحمر، ثنا ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

وقال ابن عدي: «هذا الحديث بهذا الإسناد موضوع».

وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٧٩٥) من طريق: عبد الكريم بن =

فَمَنْ هَجَرَ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ، وَانْقَضَى عَمْرَهُ فِي مَخَالَطَةِ أَهْلِ  
اللَّهُوِ وَالْبَطَالَةِ؛ كَيْفَ يُؤْمَنُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَغَيْرِهَا؟! وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ  
لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ.

فَيَا مَنْ رَضِيَ لِدِينِهِ وَدُنْيَاهُ، وَتَوَثَّقَ لِآخِرَتِهِ وَمَشَوَاهُ؛ بِاخْتِيَارِ  
مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - إِنْ كُنْتَ عَلَى مَذْهَبِهِ -، أَوْ بِاخْتِيَارِ أَبِي حَنِيفَةَ،  
وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ - إِنْ كُنْتَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ - كَيْفَ هَجَرْتَ فِتْيَاهُمْ<sup>(١)</sup>  
فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَجَعَلْتَ إِمَامَكَ فِيهَا شَهَوَاتِكَ وَبَلُوغَ أَوْطَارِكَ<sup>(٢)</sup>  
وَلذَاتِكَ، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾. اهـ المراد منه.

وهو في هذا المعنى بحر لا تنقضي عجائبه، وفيما نقلناه<sup>(٣)</sup>  
كفاية، ومن أراد الزيادة؛ فليرجع إليه.

ولا يخفى أَنَّ الإنكار إنما هو على الصوفية الكاذبين - [أعني:  
أهل زماننا]<sup>(٤)</sup> -، وأما أهل الرسوخ والتمكين؛ فمعاذ الله أن يُنكر  
عليهم أحد، فإنهم صفوة الأمة، وخيار المسلمين، وأكثر العلماء

= أحمد الصواف، ثنا الحسن بن قاسم بن عبد الرحمن بن دحيم، ثنا أحمد بن  
يحيى بن حمزة، ثنا بكر بن محمد، ثنا سفيان بن عُيينة، عن العلاء بن  
عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا.  
وهو من بواطيل أحمد بن يحيى بن حمزة - كما في «ميزان الاعتدال» للذهبي  
(١/٢٩٦ - ٢٩٧ - ط. دار الكتب العلمية) -.

وانظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني (٤٤٢٠).

(١) في «ج» و«ه»: اختيارهم.

(٢) (وبلوغ أوطارك) ليست في «ه».

(٣) في «م»: نقلته.

(٤) زيادة من «س».

منهم، وقد بيّن مذهبهم أتمّ البيان في هذا الكتاب، وذكر كلامًا ما رأيتُ أحسن منه، فراجعه إن شئت.

ولنرجع لكلام المفتي، فنقول: «حكى الإمام ابنُ عرفة في «مختصره» عن ابن حبيب إباحته سماع<sup>(١)</sup> المزهر، وهو العود - كما في «القاموس» - .

من عجائب الغرائب! فإن نسبة هذا الفرع لابن حبيب في أكثر الكتب المتداولة، ومعناه ما ذكره الفقهاء، ففي نقل الحطاب عن الأبي، ما نصّه:

تنبيه: المعروف في اللغة أن المزهر: العود. ولم أرَ من أهل اللغة من ذكر خلافه.

وكتب الفقهاء مخالفة لذلك، فإنهم إنما يعنون به الدّف المربّع المغلوق<sup>(٢)</sup>، وصرّح به يحيى بن مزين المالكي<sup>(٣)</sup>. اهـ.

ونقله عنه الأجهوري، ونقل عن الجزولي أنه فسّره بالمربّع المفشي من الجهتين. انتهى. وهو بمعناه.

فيا عجبًا لمن يدّعي العلمَ والتحصيلَ يستدلُّ على أحكام

(١) (سماع) ليست في «م».

(٢) في «س»: المغلوق.

(٣) هو: يحيى بن مزين المالكي، أصله من طليطلة، رحل إلى العراق، ومصر، والحجاز وغيرها، وأخذ عن ابن حبيب، وعيسى بن دينار، ويحيى بن يحيى وغيرهم. وفاته في جمادى الأولى سنة (٢٥٩).

انظر: «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» للقاضي عياض (١/٤٤١ - ٤٤٢).

الشرعية بما في «القاموس»، ويترك كتب الفقه الموضوعة لذلك!  
**وقوله:** «بل نقل حضور مجلس العيدان...» إلى آخر ما نقل  
 عن المختصر.

أعجب من ذلك وأغرب! وما الحامل على ذلك إلا عدم  
 الاستحياء والخوف من الله عز وجل!

### [كلام علماء المالكية في الغناء]

وقد اشتهر النقل عن الإمام أن الغناء إنما يفعله بالمدينة الفساق،  
 ونصّ على كراهته في «المدونة»<sup>(١)</sup>، وردّ شهادة فاعله، حسبما نقل  
 ذلك عنه كبار أصحابه.

وفي الحطاب - ما نصّه - : عند قول المص<sup>(٢)</sup> في مبطلات  
 الشهادة: وسماع غناء.

قال في «التوضيح»: الغناء إن كان بغير آلة؛ فهو مكروه، ولا  
 يقدر في الشهادة بالمرة الواحدة؛ بل لا بدّ من تكرّره، وكذا نصّ  
 عليه ابن عبد الحكم، لأنه يكون قاذحاً في المروءة<sup>(٣)</sup>.

(١) (٤/٤٢١ - ط. دار صادر) أو (٥/٢٨١، مسألة رقم: ١٥٦٨٢ - ط. مؤسسة النداء).  
 ونصّ كلامه: «قلت: أكان مالك يكره الغناء؟ قال: كره مالك قراءة القرآن  
 بالألحان، فكيف لا يكره الغناء!  
 وكره مالك أن يبيع الرجل الجارية ويشترط أنها مغيّبة؛ فهذا مما يدلّك على أنه  
 كان يكره الغناء».

(٢) هكذا في النسخ الأربعة، ولعلها اختصار لكلمة (المصنف).

(٣) انظر: «مواهب الجليل لشرح مختصر خليل» (٦/١٥٣)؛ و«منح الجليل»  
 لمحمد عليش (٨/٣٩٥)؛ و«الخرشي على مختصر سيدي خليل» (٧/١٧٧)؛  
 و«الشرح الكبير» للدردير (٤/١٦٦).



وفي «المدونة»: تُرَدُّ شهادة المغني والمغنية، والنائح والنائحة، إذا عُرفوا بذلك.

(المازري): وأما الغناء بألة؛ فإن كانت ذات أوتار - كالعود، والطنبور - فممنوع، وكذا المزمار.

والظاهر<sup>(١)</sup> عند بعض العلماء أن ذلك يلحق بالمحرّمات، وإن كان محمد أطلق في سماع العود أنه مكروه، وقد يريد بذلك التحريم. ونصّ محمد بن عبد الحكم على أنّ سماع العود تُرَدُّ به الشهادة، قال: إلا أن يكون ذلك في عرس أو صنيع، وليس معه شراب مسكر؛ فإنه لا يمنع من قبول الشهادة.

قال: وإن كان مكروهاً على كل حال.

وقد يريد بالكراهة التحريم - كما قدّمناه - .اهـ. ونقله ابن عرفة أيضاً. اهـ.

**قلت:** لا يخفى عليك أن التحريم في كلام المازري معناه الكبيرة؛ بدليل ذكره المنع أولاً، فالاحتمالان الملوّح بهما في كلام ابن عبد الحكم هما: كونه صغيرة أو كبيرة، لا التحريم وكراهة التنزيه؛ لأن ذلك لا يصح مع قوله: «على كل حال»، إذ الظاهر منه كان هناك مسكر أولاً، ومع وجود المسكر لا يصح كراهة التنزيه أصلاً، على<sup>(٢)</sup> ما هو المعلوم من نصوص المذهب وقواعده، ومثل هذا التعبير كثير في كلام أهل

(١) اختُصِرَتْ في النسخ هكذا: والظ.

(٢) في «س»: علم!

المذهب - كما لا يخفى على المطّلع على كلامهم، العارف باصطلاحهم<sup>(١)</sup>؛ - فليفهم من كان ذا فهم، وما علينا إذا لم تفهم البقر! وقد نقل الأجهوري في شرحه هذه الحكاية<sup>(٢)</sup>، وقال عقبها: بين الخطيب وبين إبراهيم مفاوز نحتاج لمعرفة رجالها، هذا مع ما في الحكاية من السماجة.

ومن علّم حال الإمام<sup>(٣)</sup> وجلالته؛ قطع بعدم صحّتها، وقد قال عليه السلام: «ما جالستُ سفيهاً قطّ»<sup>(٤)</sup>.

### [حال حكاية ابن عرفة]

والعجب من ابن عرفة كيف راج عليه ذلك! ولا حول ولا قوة إلا بالله [العلي العظيم]<sup>(٥)</sup>.

**قلت:** ولما ذكر ابن غازي<sup>(٦)</sup> في «تكميل التقييد» كلام ابن عرفة - المتقدم - واختصر منه بعض شيء، قال: طويْتُ ذكْرَ بقيّة الحكاية لسماجتها ومنافاتها لحال الإمام مالك.

(١) في «م»: باصطلاحاتهم.

(٢) أي: حكاية إبراهيم بن سعد مع الرشيد.

(٣) مالك بن أنس رضي الله عنه.

(٤) انظر: «ترتيب المدارك» (١/٥٣)؛ و«سير أعلام النبلاء» (٨/١١٣).

(٥) زيادة من «م».

(٦) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي، أبو عبد الله، من فقهاء المالكية، من بني عثمان (قبيلة من كتامة بمكناسة الزيتون). وُلد سنة (٨٤١)، وتوفي سنة (٩١٩).

انظر: «الأعلام» للزركلي (٥/٣٣٦).

وكان من حقّ ابن عرفة أن لا يذكر ذلك.

على أن إبراهيم هذا وأباه لم يَخْلُوا من الكلام فيهما، فقد قال أبو جعفر العقيلي<sup>(١)</sup>: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزاهدي<sup>(٢)</sup>، قال أحمد بن حنبل: ذُكِرَ عند يحيى بن سعيد؛ فكأنه ضَعَّفَه. وأثنى عليه أحمد. وروى مرة عن وكيع عنه، ثم تركه. اهـ كلام الأجهوري.

**قلت:** فحيث كانت هذه الحكاية مردودة مقطوعاً بعدم صحتها، معترضاً على ناقلها، فما وجه نقلها مسلمة<sup>(٣)</sup> والاحتجاج بها؟!

ومعلوم أن عدالة الخطيب لا تقتضي<sup>(٤)</sup> بصحة<sup>(٥)</sup> كل ما في «تاريخه»؛ إذ من المعلوم - حتى للعوام - أن كتب التاريخ لم توضع على شرط الصحة؛ بل تجمع الصحيح وغيره. وعدالة إبراهيم - بعد تسليمها - لا تقتضي بصحة ما يقول فيه: أخبرني مخبر. حسبما هو موجود في جواب هذا المفتي بخطه! فإنّ هذا لا يُقْبَلُ إجمالاً - كما في كتب الأصول -.

(١) في «الضعفاء» (١/٧١ - ط. الصميعي) أو (١/١٨٠ - ١٨١ - ط. السرساوي)، وعبارته فيه: «حدثنا عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، قال: ذُكِرَ عند يحيى بن سعيد: عُقِيلٌ وإبراهيم بن سعد؛ فجعل كأنه يُضَعَّفُهُمَا، يقول: عُقِيلٌ وإبراهيم بن سعد!

قال: إن هؤلاء ثقات، لم يَخْبُرُهُمَا يحيى.

حدثنا عبد الله، حدثني أبي، حدثنا وكيع مرة عن إبراهيم بن سعد، ثم قال: أجزوا عليه، تركه بأخرة».

(٢) هكذا في النسخ الأربعة، وصوابها: الزهري.

(٣) في «س»: مسألة!

(٤) في «م» و«ه»: تقضي.

(٥) (بصحة) ليست في «م».

وبعد هذا كله؛ فإن كان الغناء والضرب بالعود صحَّ عن إبراهيم؛ فليس بعدلٍ ولا مقبول الشهادة عندنا - حسبما نصَّ على ذلك في «المدونة» إمامنا -، فلا تقبل شهادته عليه، وتعديل غيره لا يلزمه، وإن لم يثبت ذلك عنه سقط الاحتجاج وارتفع النزاع، وكفى الله المؤمنين القتال<sup>(١)</sup>.

ثم بعد إرخاء العنان، وتسليم هذا الهديان؛ فما مراد المفتي بالغناء الذي فعله مالك والجلَّة؟

فإن كان المراد: غناء العرب؛ فهذا خروج عن الموضوع، وإن كان المراد: غناء أهل الصناعة - أعني: غناء المخانيث، والعشاق، وشربة الخمر<sup>(٢)</sup> والفساق -؛ فخبية الله على من ظنَّ هذا الظنَّ بالإمام ما أخسف عقله، وما أقلَّ حياؤه، ولعنة الله على من ألحق نقصاً بأحد<sup>(٣)</sup> من أئمة الدين وعلماء المسلمين.

**وقول المفتي:** «وهذا التعديل من ابن عرفة مشعر بميله إلى الإباحة».

أدلُّ دليلٍ على فساد التصوُّر وعدم التحصيل، لما عرفت [من]<sup>(٤)</sup> أن النقل غير مقبولٍ من جهات متعدّدة.

وكون الإمام ابن عرفة يترك جميع نصوص المذهب = «المدونة» وغيرها، ويميل لما لم يقله أحد؛ شيء يستحيي العاقل أن يتفوّه بمثله!

(١) (القتال) ليست في «م».

(٢) في «س»: الخمر.

(٣) في «س»: على أحد أئمة الدين.

(٤) ليست في «م».

ووجه الإشعار؛ لم أفهمه؛ فإن كان مجرد عدالة من ذكر؛ فالإمام وأصحابه - أيضًا - عدول، ويسأل<sup>(١)</sup> عنهم الناس، وإن كنت ترى أنّ الإمام وجميع أهل مذهبه ليسوا عدولاً؛ فلا أدري ما أقول لك!

ما كل ما نُطِقَ له جواب جواب ما يقبح السكوت<sup>(٢)</sup>

**هذا؛** ومختصر ابن عرفة ليس موجوداً في يدي، ولا أعلم له وجوداً في بلدي، فإن كان عندك فاطلب المسألة فيه من مظنتها؛ فإن نصّ على الإباحة؛ فانسبها إليه تصريحاً لا إشعاراً، وإن وافق أهل المذهب على التحريم؛ فلا تتقوّل عليه، وإن لم يكن عندك؛ فاسكت، فإنه لا معنى لهذا التجاري والظنّ السوء بمثل هذا الإمام.

### [سماع الغناء يوجب ردّ الشهادة]

واعلم أنّ النصوص في هذا المعنى كثيرة، منها ما تقدّم، ومنها ما

(١) في «ه»: وسلّ.

(٢) البيت لمحمد ابن الشاعر أبي العتاهية، كنيته أبو عبد الله، وكان شاعراً زاهداً ناسكاً، والبيت في ثلاثة أبيات، وهي:

قد أفلح السّاكِتُ الصّمُوتُ      كلامُ راعي الكلامِ قوت  
 ما كل نُطِقٍ له جوابٌ      جواب ما يُكره السكوت  
 يا عجبني لامرئٍ ظلّوم      مستيقن أنه يموت!

وهي في: «تاريخ بغداد» (٣٥/٢)؛ و«عيون الأخبار» لابن قتيبة (١/٢٠٤ - المصرية) أو (١٥١/٢ - العصرية) - دون نسبة -؛ و«بهجة المجالس» لابن عبد البر (١/٨٩)؛ و«الأغاني» (٣/١٧٠)؛ و«معجم الشعراء» للمرزباني (١/١١٧)؛ و«لباب الآداب» لابن منقذ (ص ٨٠)؛ و«المنتظم» لابن الجوزي (١/٣٢٦ - ط. دار صادر)؛ و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١٧/٣١٠) وغيرها.

في «تبصرة ابن فرحون»<sup>(١)</sup> - عند الكلام على موانع قبول الشهادة -، ونصه:  
ومنه: سماع القيان<sup>(٢)</sup>، عند ابن القاسم وأشهب.

وقال ابن عبد الحكم: من سمع صوت العيدان أو حضرها؛ لم  
تَجُزْ شهادته، وإن لم يكن معها نبيد؛ إلا أن يحضرها في عرس أو  
صنيع، فلا أبلغ به<sup>(٣)</sup> ردّ الشهادة إن لم يكن معها نبيد، وإن كان  
مكروهاً على كل حال. اهـ.

وقد تقدّم هذا في نقل الخطّاب<sup>(٤)</sup>، عن المازري.

### [الغناء المباح والغناء المحرّم]

ومن النصوص: ما في شرح الأجهوري:

الثانية من المسائل: قال عياض في «الإكمال»<sup>(٥)</sup>: صنعة الغناء  
الذي يباح من غير خلاف: ما كان ليس فيه تشبيب ولا رفث، وإنما هو  
من أشعار العرب، والمفاخرة بالشجاعة والغلبة؛ لأن هذا لا يهيج شراً،  
ولا إنشاده من الغناء المختلف فيه، وإنما هو رفع الصوت بالإنشاد.

ثم ذكر صفة الممنوع، فقال: هو ما جرت به عادة المغنيات من

(١) «تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام» لبرهان الدين أبي الوفاء  
إبراهيم ابن الإمام محمد بن فرحون اليعمري المالكي (المتوفى سنة ٧٩٩)،  
وهذا النص فيه: (١/١٨٦ - ط. دار الكتب العلمية).

(٢) في «م»: العيدان. وفي «س»: القيات!

(٣) (به) ليست في «س».

(٤) في «س»: الخطابي!

(٥) «إكمال المُعلِّم بفوائد مسلم» (٣/٣٠٦)، ونقله النووي في «المنهاج» شرحه  
على «صحيح الإمام مسلم» (٦/١٨٢).

التشويق واللهو، أو التعريض بالفواحش، والتشبيب<sup>(١)</sup> بأهل الجمال، مما يحرك النفوس، ويبعث الهوى، كما قيل: «الغناء رقية الزنا».

أو يكون فيه تمطيط وتكسير، وعمل يحرك الساكن ويبعث الكامن، أو اتخذه صناعة وكسبًا.

والترنم - على عادة العرب - من الغناء المختلف فيه، وقد استجازت الصحابة رضي الله عنهم غناء العرب المسمّى بالنصب = وهو إنشاد بصوت رقيق فيه بعض تمطيط، وأجازوا الجداء، وفعلوه بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم، وفي هذا كله إباحة مثل هذا وما خفّ منه، ولم يكن لصاحبه عادة؛ وهذا مثله لا يجرح به الشاهد<sup>(٢)</sup>، ولا يقدر في العدالة، وكل هذا إذا كان الغناء بغير آلة، وإلا حرم. اهـ.

وعلى هذا؛ فقول المصنف<sup>(٣)</sup> في «التوضيح»: الغناء بألة حرام، وبغيرها مكروه. [يُحمل على هذا. اهـ.]

واستيعاب النصوص لا يمكن<sup>(٤)</sup>، وفي هذا كفاية، ومن أحب الإكثار؛ فليراجع [كتب المذهب].

وقوله: قال أبو بكر ابن العربي، إلى آخره.

هو من جملة ما في<sup>(٥)</sup> رسالة أبي المواهب، فاللائقُ نسبتها لها، ولا يخفى على من له أدنى فهم - أنه مع ضعفه - ليس فيه ما يدلُّ

(١) في «ه»: والتشبيه.

(٢) في «ه»: الشهادة.

(٣) اختصار كلمة المصنف، أو نحوها.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «س».

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من «ه».

على الإباحة، فإن غايته أنه لم يبلغ به التحريم، بعد أن جعله من جملة مزمار إبليس، وهل يكون مزمار إبليس مباحًا؟!

والذي كان بحضرة رسول الله ﷺ - مع إعراضه بوجهه الكريم - إنما هو غناء خفيف من صغارٍ في يوم عيد، والآلة دفّ<sup>(١)</sup>؛ لا عود بأوتار!

هذا؛ وحيث اعترف المفتي بفضل أبي المواهب؛ فليقبل منه ما يقول؛ فمن جملة ما في رسالته - لما تكلم على العود - : وقد اختلف العلماء فيه، وفيما جرى مجراه من الآلات المعروفة ذوات الأوتار؛ فالمشهور من المذاهب الأربعة: أن الضرب به وسماعه حرام.

إلى أن قال: ونُقِلَ عن مالك سماعه؛ وليس ذلك بمعروف<sup>(٢)</sup> عند أصحابه. اهـ.

### [ردّ ابن حجر الهيتمي على رسالة أبي المواهب]

على أن رسالة أبي المواهب هذه وقعت لابن حجر الهيتمي، فردّها حرفًا حرفًا، ولم يقبل منها عدلاً ولا صرفًا<sup>(٣)</sup>، وكتب في ذلك تأليفاً كبيراً<sup>(٤)</sup>، من جملة ما فيه<sup>(٥)</sup>:

- (١) في «س»: الدف.
- (٢) في «ج» و«ه»: بالمعروف.
- (٣) في «ه»: عدلاً ولا حرفًا!
- (٤) وهو: «كف الرعاع عن محرّمات اللهو والسّماع»، طبع قديماً، وهو قيد التحقيق عندي على نسختين خطيتين، أسأل الله العظيم أن يوفقني لإتمامه على خيرٍ وعافيةٍ وقبولٍ منه - سبحانه - وتوفيق.
- (٥) (ص ٩٣).



القسم الثالث عشر: الأوتار والمعازف، كالطنبور، والعود، والرباب، والكمنجة، والسنتير<sup>(١)</sup>، وغير ذلك من الآلات المشهورة عند أهل اللهو والسفاهة والفسوق، وهذه كلها محرمة - بلا خلاف -، [ومن حكى فيها خلافاً]<sup>(٢)</sup>، فقد غلط أو غلب عليه هواه، حتى أصمّه وأعماه، ومنعه هُذاه، وزلَّ به عن سنن تقواه.

وممَّن حكى الإجماع على تحريم ذلك كله: الإمام أبو العباس القرطبي - وهو الثقة العدل - فإنه قال - كما نقله عنه أئمتنا وأقرُّوه<sup>(٣)</sup> - :  
وأما المزامير والأوتار والكوبة؛ فلا يختلف في تحريم سماعها، ولم أسمع عن أحد ممَّن يُعتبر قوله من السلفِ وأئمة الخلف أنه يُبيح ذلك، وكيف لا يحرم شعار أهل الخمر والفسوق، ومهيج الشهوات والفساد والمجون! وما كان كذلك لم يشك أحد في تحريمه، وتفسيق فاعله، وتأثيره.

وممَّن نقل الإجماع على ذلك - أيضاً - : إمام أصحابنا المتأخرين أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي، فإنه قال في «تقريبه» - بعد أن أورد حديثاً في تحريم الكوبة - : وفيه حديث<sup>(٤)</sup> : «إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لِكُلِّ مُذْنِبٍ، إِلَّا صَاحِبَ عَرْطَبَةٍ أَوْ كُوبَةٍ»<sup>(٥)</sup>.

(١) في «س»: والنطير!

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من «س».

(٣) «كشف القناع» (ص ٧٢).

(٤) (حديث) ليست في «س».

(٥) لم أفُف عليه مُسنداً، وذكره الهيتمي في «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (٢/

٩٠٢، ٩١٢) دون إسناد.

والعرطبة: العود. ومع هذا؛ فإنه إجماع. اهـ.

### [الردّ على ابن طاهر في دعواه]

ثم قال: وأمّا ما حكاه ابن طاهر من إجماع أهل المدينة؛ فهو من كذبه وخرافاته، فإنه - كما مرّ - رجل كذاب يروي الأحاديث الموضوععة، ويتكلّم عليها بما يوهم العامة صحتّها - كما مرّ في مبحث الغناء والرقص -.

وأيضاً؛ فهو مُبتدِعُ إباحيٍّ، لا يُحرّمُ قليلاً ولا كثيراً، ومن ثم قال بعضهم فيه: إنه رجسُ العقيدة نجسها، ومنّ هذا حاله لا يُلتفتُ إليه، ولا يُعوّلُ عليه.

ومن ثم قال الأذرعي في عقب حكايته الباطلة الكاذبة عن إجماع أهل المدينة، وعن الشيخ أبي إسحاق: وهذا من ابن طاهر مجازفة، وإنما فعل ذلك بالمدينة أهل المجازفة والبطالة، وكل من ترجمه لم يذكر شيئاً من ذلك فيما نعلم.

ومن المجازفة: قول ابن طاهر: إن ذلك مشهور عنه!

ودعوى ابن طاهر أن ذلك إجماع من أهل المدينة؛ من حيز دعواه

إجماع الصحابة والتابعين على إباحة الغناء، والهوى يُعمي ويصم!

إلى أن قال: إذا تأملت ما تقرّر؛ علمت أن قول صاحب ذلك

الكتاب: (وذهبت طائفة إلى جواز سماع العود، وما جرى مجراه من الآلات المعروفة ذوات الأوتار). كذبٌ صريحٌ، وجهلٌ قبيحٌ! لما مرّ

من أن ذلك مُحَرَّمٌ بالإجماع، وأنه لم يقع خلاف إلا في العود، وأن ذلك الخلاف باطل؛ لا يُعْتَدُّ به في حكاية الإجماع.

**وقوله:** (ونُقِلَ سماعه عن فلان وفلان)<sup>(١)</sup>، وذكر جماعة من الصحابة والتابعين، وغيرهم.

**جوابه:** أن هذا كَلَّه نقلُ باطلٌ، واحتجاجٌ بالتمويهات والتلبسات، وكيف يسوغ لمتدبِّين - فضلاً عمَّن يدَّعي التصوُّف والمعرفة - أن يحتجَّ على تعاطي الأشياء المحرَّمة - عند أئمة المذاهب الأربعة وغيرهم - بمجرد قوله: (ونقل ذلك عن فلان وفلان)؟!!

وما ذاك إلا غباوة ظاهرة، وجهل مفرط! لأنَّ اللائق لمن يريد أن يفعل شيئاً يخالف فيه المشهورَ المقرَّرَ في مذاهب العلماء؛ أن يحتجَّ عليهم بنقلٍ صريح، أو حديثٍ صحيح؛ لأنه إما أن يكون مجتهداً أو مقلِّداً، فإن كان مجتهداً؛ بيِّن - أولاً - أن المسألة غير مجمَّع عليها، وأثبت النقلَ بطريقه المُعْتَبَرِ عند أهل الحديث وغيرهم ممَّن يُعْتَدُّ به: أنه لا إجماع في المسألة، ثم بيِّن حجَّته من كتابٍ أو سنَّةٍ، أو غيرهما، بطريقه المُعْتَبَرِ عند أئمة الأصول وغيرهم.

وإن كان مقلِّداً؛ بيِّن صحَّةَ الجِلِّ عند أحدٍ من العلماء المجتهدين، ثم قال: أنا مقلِّدٌ لهذا الإمام، حتى يرتفع الإنكار عنه.

وأما مجرد قوله: (نقل)؛ فهذا كلامٌ لَعُوٍ لا يفيد شيئاً؛ إلا في غَرَضِهِ الفاسد = وهو ترويج أفعاله وأقواله الكاذبة الباطلة على من لا يفرِّقون بين (نُقِلَ) و(صَحَّ)! ويعتقدون أن الكلَّ من وادٍ واحدٍ!

(١) في «س»: ونقل خلاف الإجماع سماعه عن فلان وفلان.

**وهيهات!** ليس الأمر بالهويثنا كما يظن هذا الرجل وأضرابه؛ بل بينه وبين إثبات الحِلِّ عن واحد ممَّن ذكر<sup>(١)</sup> مفاوز تُثْطَعُ دونها الأعناق؛ إذ لو أقام<sup>(٢)</sup> طول عمره يفحص<sup>(٣)</sup> ويفتش، ما ظفر بنقل الحِلِّ من طريقٍ صحيح عن واحد من العلماء؛ فضلاً عن هؤلاء الكثير الذين عدَّدهم بمجرد الدعاوى الكاذبة، وممَّن سبقه إلى ذلك - كابن حزم، وابن طاهر -، وليته عرف حال هذين الرجلين ليجتنب متابعتهما، فإن كلاً منهما مُبتدِعٌ ضالٌّ.

### [الرد على ابن حزم في دعواه]

أما ابن حزم؛ فالعلماء لا يقيمون له وزناً<sup>(٤)</sup> - كما نقله عنهم المحققون - كالتاج السبكي، وغيره - لأنه وأصحابه ظاهرية مَحْضَةٌ، تكاد عقولهم أن تكون مُسَخَّتٌ، ومن وصل إلى أن يقول: (إن بال الشخص في الماء تنجس، أو في إناء ثم صبَّه في الماء؛ لم يتنجس)<sup>(٥)</sup>! كيف يقام له وزنٌ ويعدُّ في العقلاء؛ فضلاً عن العلماء؟!

(١) في «س»: ذكرنا.

(٢) في «س»: قام.

(٣) في «م»: يفصح!

(٤) بل يعدُّونه من العلماء الكبار، أصحاب الرواية والدراية والفقهِ، نعم؛ يتشدَّد فيه بعضهم لشدَّته وظاهريته، ولمخالفته في أمور كثيرة المذاهب الأربعة وغيرها، لكنه كان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إماماً من أئمة الفقهِ والدين، له ما له، وعليه ما عليه، والله يغفر لنا ولعلمائنا والمسلمين.

(٥) هذه المسألة نَسَبها غير واحدٍ للمذهب الظاهري، وبعضهم ينسبها لداود، وبعضهم لابن حزم.

ولم أرها هكذا في «المحلِّي»، وممَّن نسبها للظاهرية: الجويني في «البرهان» =

ولابن حزم - هذا - وأضرابه من أمثال هذه الخرافات الشيء الذي لا ينحصر، ومن تأمل كذبه على العلماء - سيما إمام أهل السنة أبو الحسن الأشعري -، على أن الأولى به وبأمثاله أن يكونوا في حيز الإهمال، وعدم رفع رأس لشيء صدر منهم<sup>(١)</sup>.

### [ عودة للرد على كلام المفتي المتساهل ]

وأما ابن طاهر؛ فإن العلماء بالغوا في تضليله وتسفيهه، بما مرَّ بعضه، ويأتي بعضه؛ من ذلك: أنه رجس العقيدة، نجسها، وأنه رجل إباحي لا يتقيّد بدليل، ولا يعوّل على تعليل؛ بل كل ما

= (٢/٥٧٥)، حيث قال: «وقد استجراً على جحد بعضها أقوامٌ يُعرفون بأصحاب الظاهر، ثم إنهم تحزّبوا أحزاباً، وتفرّقوا فرقاً؛ فعلاً بعضهم، وتناهى في الانحصار على الألفاظ، وانتهى به الكلام إلى أن قال: مَنْ بَالَ فِي إِنَاءٍ وَصَبَّهُ فِي مَاءٍ؛ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ نَهْيِ الرَّسُولِ ﷺ إِذْ يَقُولُ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ». وهذا عند ذوي التحقيق: جحد الضرورات، ولا يستحقُّ مُنتجِلُه المناظرة، كالعناد في بدائه العقول».

وقال الحافظ النووي رَحِمَهُ اللهُ فِي شرحه على «صحيح مسلم» (٣/١٨٨)، عند الحديث (٢٨١): «ولم يخالف في هذا من العلماء؛ إلا ما حكي عن داود بن علي الظاهري: أَنَّ النَّهْيَ مُخْتَصٌّ بِبَوْلِ الْإِنْسَانِ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّ الْغَائِطَ لَيْسَ كَالْبَوْلِ، وَكَذَا إِذَا بَالَ فِي إِنَاءٍ ثُمَّ صَبَّهُ فِي الْمَاءِ، أَوْ بَالَ بِقَرَبِ الْمَاءِ. وهذا الذي ذهب إليه خلاف إجماع العلماء، وهو أقبح ما نُقِلَ عنه في الجمود على الظاهر، والله أعلم».

ومثله في «المجموع» (١/١٧٧).

ونقله ابن بطال في شرحه على «صحيح البخاري» (١/٣٥٢)، عن المهلب وغيره؛ وابن تيمية في «الرد على الإخنائي» (ص ١٧٤) نسبها لداود وابن حزم، والله أعلم.

(١) هذا كلام شديد مُبالغ فيه من المؤلف رَحِمَهُ اللهُ.

وسوس له به الشيطان اتخذه مذهباً، وبرهن عليه بالأشياء التي يعتقد كذبها، وإنما يُموّه على مَنْ لا علم عنده؛ ليوهمه صحة ذلك.

**ثم قال:** وقول صاحب ذلك الكتاب: (إن الحل نقل - أيضاً - عن أكثر فقهاء المدينة).

هذا في غاية من الكذب والتدليس؛ لأنه إن قلّد ابن طاهر في النقل؛ فابن طاهر إنما عبّر بإجماع أهل المدينة؛ لا بأكثرهم، وإن قلّد العلماء في تكذيب ابن طاهر في النقل، فأهل المدينة مُبرّأون من نسبة ذلك إليهم.

فترك هذا الرجل هاتين المقالتين، واختراعه النقل عن أكثر فقهاء المدينة؛ غاية في سوء الصنيع المبني على التدليس.

وحال هذا الرجل يأبى صدور مثل ذلك عنه، لكن الهوى يوجب أكثر من ذلك.

**وقوله:** (ونقل عن مالك سماعه، وليس بالمعروف عند أصحابه)!

كأنه لم يطالع «تفسير القرطبي» في سورة الروم، ولا «المسالك» لابن فضل الله في مبحث المغنّين، المأخوذ منه ردّ ذلك المحكي بأنه اشتباه، فإنّ شخصاً اسمه مالك في زمان الإمام كان مغنّياً.

وبفرض صحة ذلك - وهو بعيد جداً - فالعبرة بآخر<sup>(١)</sup> أحوال الأئمة بأقوالهم.

**والحاصل:** أنه لا حجّة له في هذا النقل عن مالك مطلقاً، فكان اللائق صون إمامه عن هذا الذي أشار إليه ونقله عن ابن العربي في

(١) في «س»: بإجراء.

شرح الترمذي ما يوهّم الجَلّ، وليس كذلك - كما هو ظاهر بأدنى تأمل - .

وما مثال هذا إلا ما في أمثال العوام: الغريق يتعلّق بالقش!

**وقوله:** (حكى إباحته الماوردي عن بعض الشافعية)!

هذا من غاية التدليس والبهت، فإنّ الماوردي عبّ هذه الحكاية بتزييف هذا القول وإبطاله، وكأنّ هذا الرجل ظنّ أنّ أحدا لا يتعبّ كلامه ولا يردّ عليه!

وليس كذلك؛ فقد أخبر الصادق المصدوق: أنه لا تزال طائفة من أمته ظاهرين على الحقّ إلى يوم القيامة - أي: قربه - لا يضرّهم من خالفهم<sup>(١)</sup>. وبأنّ الله تعالى وعده بأن كلّ زمن يوفّق الله فيه عدولا يحملون العلم، وينفون عنه تحريف الغالين، وإلحاد الملحدين، وشبه المبطلين<sup>(٢)</sup>.

**وقوله:** (وقال الأستاذ أبو منصور البغدادي<sup>(٣)</sup>).

(١) حديث صحيح مروى عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم؛ منهم: المغيرة بن شعبة، عند البخاري (٣٦٤٠، ٧٣١١، ٧٤٥٩)؛ ومسلم (١٠٢١)؛ وثوبان، عند مسلم (١٩٢٠) وغيرهما.

وانظر تخريجه في هامش «رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله» للمعلّم اليماني (وهو جزء من كتاب العبادة له) (ص ٩٧ - ١٠٠ - ط. المكتبة العصرية).

(٢) روي في ذلك الحديث، واختلف العلماء في تصحيحه وتضعيفه، وله طرق كثيرة تدلّ على أنه حسن مقبول، وقد خرّجته في تحقيقي على «المعجم الصغير» للإمام الطبراني - يسّر الله لي إتمامه - .

(٣) هو: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي الشافعي، صاحب كتاب «الفرق بين الفرق»، وفاته سنة (٤٢٩).

هو نظير ما قبله .

**وقوله:** (ونقل عن الشيخ أبي إسحاق الشيرازي<sup>(١)</sup>، أنه كان مذهبه، وأنه مشهور عنه، وأنه لم ينقل عن أحد من العلماء أنه أنكره عليه؛ حكاه ابن طاهر المقدسي).

**جوابه:** ما سبق: أن هذا النقل عن هذا العالم الرباني كذبٌ صريحٌ، كيف والشيخ مصرّحٌ بتحريم سماع العود، وأنه لا خلاف فيه في كتب الفقه؟!!

ومن ثم بالغ العلماء في تكذيب ابن طاهر في ذلك، وأن هذا من خرافاته وكذباته الشنيعة التي تصدر عن المجازفة ورقة الديانة .

ومن مبالغته في كذبه: قوله: (أنه كان مشهورًا عن الشيخ، وأنه لم ينقل عن أحد من العلماء أنه أنكره عليه)!

ومن تدليس هذا الرجل - الناقل عن ابن طاهر -: أنه نقل كذبه، ولم ينقل تكذيب العلماء له في هذا النقل، ومبالغتهم في الرد عليه!

= انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧/٥٧٢ - ٦٧٣)؛ و«وفيات الأعيان» (٣/٢٠٣)؛ و«البداية والنهاية» (١٢/٤٤) وغيرها.

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي الشافعي، وُلد سنة (٣٩٣)، وتوفي سنة (٤٧٦).

له تصانيف عديدة، وكان فقيهاً بارعاً في الأصول، درّس بالنظامية، وكان رأساً في عصره.

انظر ترجمته في: «الأنساب» للسمعاني (٩/٣٦١ - ٣٦٢)؛ و«سير أعلام النبلاء» (١٨/٤٥٢ - ٤٦٤)؛ و«وفيات الأعيان» (١/٢٩ - ٣١)؛ و«النجوم الزاهرة» (٥/١١٧ - ١١٨)؛ و«طبقات الشافعية الكبرى» (٤/٢١٥ - ٢٥٦)؛ و«البداية والنهاية» (١٢/١٢٤ - ١٢٥) وغيرها.



**قوله:** (وكان إبراهيم بن سعد من أهل المدينة يقول بإباحته، ولا يُحدث حديثًا حتى يُضربَ به).

**جوابه:** هذا من جملة الكذب - أيضًا - عن<sup>(١)</sup> إبراهيم بن سعد، وقد مرَّ أن نقلَ إباحة الغناء عنه شاذُّ، على أنه لو فرضَ صحَّةُ ذلك عنه؛ لم يجز لأحدٍ تقليده، للإجماع على أنه لا يُقلَّدُ إلا مجتهد، وإبراهيم - هذا - ليس من أهل الاجتهاد - كما مرَّ عن القرطبي -، فهذا النقل غير مفيد، ولو فرض صحته، فكيف وهو لم يصح؟! وتأمَّلْ مجازفةَ هذا الرجل: كيف أرادَ أن يُعارضَ القرطبيَّ بمجرد زعمه!

**فقال:** (وإبراهيم بن سعد أحد شيوخ الشافعي، وروى عنه البخاري، وهو إمامٌ، مجتهدٌ، مشهورٌ، عدلٌ، بارٌّ لله، مأمونٌ). وهذا كله من الجراف والكذب والتدليس، فإن كونه شيخًا للشافعي - وغيره - لا يقتضي - بل - ولا يدلُّ من وجِّهٍ غريبٍ ولا بعيدٍ - أنه مجتهد، وكم أخذ الشافعيُّ عن غير مجتهد؟ وروى البخاري عن جاهلٍ بمراتب الاجتهاد؛ فضلًا عن التحلِّي بها! فذكر<sup>(٢)</sup> ذلك غباوة محضة!

**وقوله:** (وهو إمام مجتهد).

هذا كذب منه؛ لأنه إذا تعارض قول هذا: إنه مجتهد. وقول

(١) في «س»: على.

(٢) في «س»: فذكرت.

القرطبي: إنه غير مجتهد. من الذي يُعتمدُ قوله من الرجلين؟ فشتان ما بينهما، لا سيما وهذا الرجل أمر في هذا الكتاب بمتابعة خبيثين مبتدعين كذابين<sup>(١)</sup>: ابن حزم، وابن طاهر. كل ذلك لترويج مقالته الفاسدة، وشبهته الكاسدة!

وتأمل مجازفته ووقوعه في حق كل العلماء؛ بحكايته عن إبراهيم بن سعد - هذا - أنه لما ضرب بالعود بين يدي هارون الرشيد، قال له: يا إبراهيم؛ من قال بتحريم هذا من علمائكم؟ قال: من ربطه الله يا أمير المؤمنين. اهـ.

فهذه الحكاية لا تصدر عن أدنى السوقة في حق العلماء، فكيف استباح هذا الذي يزعم الدين والتصوف أن يحكي ذلك ويشهره للعوام؟! ليس ذلك إلا لأن المحنة القبيحة بسماع الأوتار أخرجته من حيز الصيانة<sup>(٢)</sup> إلى حيز الخيانة، وعن ساحة الأدب إلى هون العطب! ولم لا؛ وقد وقع في حق كل العلماء؟ وباء بسبب ذلك بالخسران والبوار والعمى!

وكيف - بعد هذا - ساغ لهذا الرجل أن يحتج على العلماء بكلام مُغنٍ يضرب بالعود بين يدي ظالم سب العلماء كلهم لأجل أن يُرضيه، ويُحسن له قبيحه؟!!

وكيف يعقل أن يُقبل منه وصف إبراهيم - هذا - بتلك الأوصاف

(١) تقدّم التعليق على مثل هذا الحكم الشديد، والله المستعان.

(٢) في «م»: الصناعة!

العَلِيَّة مع هذه المرتبة الدنيَّة؟! إذ غاية أنه مُعَنَّ عَوَاد لظالم، وهذا كله بتقدير صحة ذلك عن إبراهيم، وإلا فقد مرَّ أن هذا الرجل إنما يعتمد كذب مثل ابن طاهر الخبيث، ويظنُّه حَجَّةً، لأن هواه أعماه وأصمَّه، حتى لم يفرِّق بين الحسن والقبيح؛ بل لا يألَف إلا القبيح، لأنه الموافق للهوى!

**وقوله:** (ونقل الإمام المازري<sup>(١)</sup> عن ابن عبد الحكم أنه مكروه).

**جوابه:** أن مراده: أنه مكروه كراهة تحريم.

**وقوله:** (وحكي عن الإمام عز الدين بن عبد السلام أنه مباح).  
هذه الحكاية كذب صريح، كيف؛ وهو مصرِّح في كتبه بخلافه. اهـ. المراد منه، بحذف كثير ارتكبناه خشية السامة.

ولو ظفرتُ بعبارة هذا التأليف قبل المراجعة والتعب، لاستغنيتُ بها، فإنها وافية كافية، وفيها محاسن كثيرة تركتُ نقلها خوف الملل، ومَن أراد، فليراجع.

ولنرجع لما نحن بصده، فنقول: إذا عَلِمْتَ هذا؛ ظهر لك ظهور الشمس وقت الظهيرة أن القولَ بإباحة الآلات ذوات الأوتار لا وجود له في المذهب - أصلاً -، وأن نسبته إليه افتراءٌ وتَقْوُلٌ عليه، وأن القولَ بالكراهة مرادٌ قائله: كراهة التحريم، وعلى إرخاء العنان: هو ضعيف، وأن المذهب - كلاً -، أو مشهوره -: التحريم.

(١) في «س»: الماوردي. وفي «ج»: الرازي.

وقد تقرّر في هذا المذهب أنه يحرم الإفتاء بالقول الضعيف، فلا يُفتَى إلا بالراجح أو المشهور، كما نصّ على ذلك ابن فرحون في «تبصرته»، والبرزلي في «نوازله» وغيرهما، ونقلوا ذلك عن أعلام أهل المذهب، وذكر الشيخ العدوي أنه لا يجوز القضاء ولا الإفتاء ولا العمل بالقول الضعيف. ومعلوم أنّ للضرورة أحكاماً تخصّها.

هذا؛ وما<sup>(١)</sup> وقع من هذا المفتي - هو عندي<sup>(٢)</sup> - أدلّ دليل على أنه رقيقُ الديانة، عديمُ الأمانة، فاسدُ التصوّر، قبيحُ التهور، خالٍ من<sup>(٣)</sup> التحصيل، بضاعته مجرد القال والقليل!

فإنه إن كان سبق له اشتغال بكتب<sup>(٤)</sup> المذهب، وتلقّى<sup>(٥)</sup> عن أهله؛ فما معنى هذا التساهل في النقل، وترويج ما زيّفوه، والإعراض عمّا رجّحوه؟!!

وإن لم يسبق له اشتغال؛ فما معنى<sup>(٦)</sup> هذا التجاري على أحكام دين الله، والإفتاء بغير علم؟! وقد صرّحوا بحرمة الإفتاء على من اشتغل بكتب تحتاج إلى تقييدات لا يعرفها، والأمر أظهر من أن يحتاج إلى استدلالٍ عليه.

(١) في «س»: ما.

(٢) (هو عندي) ليست في «م».

(٣) في «س»: عن.

(٤) في «س»: في كتب.

(٥) في «م»: وتلقاه.

(٦) زيادة من م.

وفي «التبصرة»<sup>(١)</sup>: واعلم أنه لا يجوز للمفتي أن يتساهل في الفتوى، ومَنْ عُرِفَ بذلك لم يَجْزُ أن يُسْتَفْتَى.

والتساهل: بأن يكون لا يتثبت<sup>(٢)</sup>، ويسرع بالفتوى قبل استيفاء حَقِّهَا من النظر والفكر، وربما يحمله على ذلك توهمه أن الإسراع براعة! وذلك جهل؛ فلأن يبطن ولا يخطئ، أجمل به من أن يعجل، فيضِلُّ ويُضِلُّ، وقد يكون تساهله وانحلاله بأن تحمِلُهُ الأَغْرَاضُ الفاسدة على تَتَبُعِ الحِيلِ المحظورة أو المكروهة، والتمسك بالشبه؛ طلباً للترخيص على من يروم نفعه، أو التغليظ على من يريد ضرره.

**قال ابن الصلاح:** ومن فعل ذلك؛ فقد هان<sup>(٣)</sup> عليه دينه! نسأل الله العفو والعافية.

**وقال القرافي<sup>(٤)</sup>:** لا ينبغي للمفتي إذا كان في المسألة قولان = أحدهما فيه تشديد، والآخر فيه تخفيف = أن يُفْتِيَ العامة بالتشديد، والخاصة من ولاة الأمور بالتخفيف، وذلك قريب من الفسوق والخيانة في الدين، والتلاعب بالمسلمين، وذلك دليل فراغ القلب من تعظيم الله، وإجلاله، وتقواه، وعمارته باللعب وحب الرياسة، والتقرب إلى الخلق دون الخالق! نعوذ بالله من صفات الغافلين. اهـ.

ومن أحب الإكثار؛ فليراجعها، أو نحو فتاوى البرزلي.

(١) «تبصرة الحكام» (١/٥٩).

(٢) في «س» و«ج» و«هـ»: لا يثبت.

(٣) سقطت من «س».

(٤) تحرّفت في «س» إلى: العراقي!

**وقوله:** (وغير خافٍ) إلى قوله: (فسيلها سبيل غيرها من المسائل الاجتهادية التي لا يتَّجِه فيها [الإنكار]).

كلامٌ باطل، مبنيٌّ على<sup>(١)</sup> أساسٍ واهي؛ لما عرفت. من أن التحريم مُجمَعٌ عليه، أو قوي جدًا، أو القول بالإباحة لا وجود له في المذاهب الأربعة، وأن من نسبه لها كاذب، والقول بالكراهة مؤوَّلٌ، وعلى تسليمه = ضعيف، لا يُفتَى به، فأين الاختلاف؟!

وعلى التسليم؛ ليس كل خلافٍ حجة، والمحرمٌ يجب إنكاره - اتفاقًا -، وفي وجوبِ إنكار المكروه وندبه قولان.

وعبارة اللقاني في شرح جوهرته، وفي «تذكرة المسيلي<sup>(٢)</sup>»: وفي عموم التكليف بهما في الواجبات، والمحرمات، والمندوبات<sup>(٣)</sup>، والمكروهات، وقصرهما على الأولين = قولاً القاضي<sup>(٤)</sup> والإمام.

وقال ابن بشير: وفي كونه في المندوب نديًا أو وجوبًا؛ قولان.

وفي شرح المختصر - واللفظ للشيخ عبد الباقي - ما نصه: ويشترط - أيضًا - في المنكر الذي يجب تغييره: أن يكون ممَّا أُجمِعَ على تحريمه، أو ضعف مدرك القائل بجوازه = كأبي حنيفة في شرب النبيذ، فعلينا نهي حنفي عن شربه، وأما ما اختلف فيه؛ فلا ينكر على

أي منتهى  
مدين المالكي

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من «س».

(٢) في «س» و«ه»: الميلي!

(٣) (المندوبات) ليست في «ج».

(٤) في «س»: الفارسي!

مرتكبه إن كان<sup>(١)</sup> يعتقد تحليله؛ بتقليده القائل بالحِلِّ؛ كصلاة مالكيِّ بمَنِيٍّ في ثوبه، مقلِّداً للشافعيِّ في طهارته.

فإن علم أنه يرتكبه مع اعتقاده الحُرْمَةَ؛ نهي لانتهاكه الحُرْمَةَ، كما قال ابن عبد السلام.

قال الشيخ زروق في «شرح الإرشاد»<sup>(٢)</sup>: وإن لم يعتقد التحريم ولا التحليل، والمدرك فيهما مُتَوَازٍ؛ أُرْشِدَ لِلتَّرْكِ بِرَفْقٍ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ وَلَا تَوْبِيخٍ؛ لأنه من باب الورع. اهـ.

وقد علمت ممَّا سبقَ أن القولَ بالإباحة في هذه المسألة - إن سُلِّمَ وجودُه - لا يصح تقليده.

وقد وقع الإنكارُ في هذه المسألة قديماً من<sup>(٣)</sup> الإمام الطُّرطوشي، والقرطبي - المفسِّر -، وصاحب «المدخل»<sup>(٤)</sup>، والقرطبي الحافظ<sup>(٥)</sup>، وأمروا بذلك، وحثُّوا عليه.

وذكر ابنُ حجر<sup>(٦)</sup> في رسالته: أنه كسر بعض الآلاتِ مرارًا، ورفع من يتعاطى ذلك إلى الحكام<sup>(٧)</sup> = القاضي تارة، والأمير أخرى، وأدبوا وشهروا في الأسواق.

(١) في «ه»: علم.

(٢) انظر: «شرح مختصر خليل» للخرشي (٣/١١٠ - ط. دار الفكر البيروتية).

(٣) في «س»: مع.

(٤) ابن الحاج.

(٥) أبو العباس، صاحب «المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم».

(٦) الهيثمي أبو العباس، وكلامه في «كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع».

(٧) في «س»: الحاكم.

**وقال البرزلي:** وفي أحكام السوق: إذا دعي إلى وليمة أو ختان أو مبيع وفيه آلات لهو أو شرب خمر؛ فأما غير الوليمة؛ فليس عليه أن يُجيب، وفي الوليمة جاء الحديث؛ فيُجيب.

**معناه:** أنه قد أُمرَ أن يُجيب؛ فَلْيُجِبْ، ثم إن كان فيها مثل المزهر والمدور والكبر؛ فقد سهل فيه في العرس، ولا بأس بالإجابة، وإن كان فيها الطنبور والبوق وصوت العود؛ فلا يجيب<sup>(١)</sup>، وعلى من استرعاه الله رعيته أن ينهى عن كل ما وقع فيه النهي من آلات الملاهي في العرس وغيره. اهـ.

بل ذكر صاحب «الشامل»: أن ذا الهيئة ينهى عن المباح، ونصه: فإن كان مباحًا وهو من غير ذي الهيئات؛ فالوجوب باتفاق، وكذا إن كان منهم على الأصح، وينكر جهده، وتبعه التتائي<sup>(٢)</sup>.

إلى أن شارح «الشامل»، قال: لا وجه لإنكار المباح؛ إنما الإنكار في غيره. واستدلّ لما قال بكلام «التوضيح» وغيره، فانظره إن شئت.

فأنت ترى أن غير المباح لا خلاف في إنكاره، وإنما النزاع في اللعب المباح، وكفى بهؤلاء الأئمة حجة.

فدعوى أن الإنكار لا يتجه؛ كلامٌ باطلٌ، لا التفات إليه.

وما أعجب حال هذا المفتي: يدّعي الضرورة على حقية<sup>(٣)</sup> أمرٍ

(١) وانظر: «المغني» (٧/٢١٤)؛ و«مجموع الفتاوى» (٢٨/٢٢٢).

(٢) في «س»: التشاوي!

(٣) في «س»: حقيقة.



باطل لا يُعرف له قائل! واتباع الهوى يوجب أكثر من ذلك!  
 وكأنه أخذ ما قال من قول أبي المواهب في رسالته: إن  
 المختلف فيه لا يسوغ التعزير فيه. لكنه بدّل (التعزير) بقوله:  
 (الإنكار)؛ لموافقة غرضه!

وقد ردّ ذلك ابن حجر بأنه مخالف لما اتفق العلماء عليه،  
 وأشبع الكلام في ذلك؛ فراجعه إن شئت<sup>(١)</sup>.

وقد كان في نفسي أن أردّ بمجرد الإشارة والتنبيه، مع الأدب، ثم  
 رأيت أن من لا يتأدّب مع الشّرع لا يتأدّب معه، وكيف لا يُنكر المنكر،  
 والله تعالى يقول: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ  
 دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا  
 يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾<sup>(٢)</sup>.

على أنه حيث كان الرجلُ المُنكرُ من علماء المالكية؛ فالرد عليه  
 [بما في كتب الحنفية بعد صحة النقل عنهم وفهم كلامهم هي المسألة  
 بعينها، فإنه فعل أمرًا يجبُ عليه بمقتضى مذهبه، فالرد عليه]<sup>(٣)</sup> بغيره  
 إنكار للمختلف فيه.

وإن كان أراد بقوله: (وغيرهم المالكية).

فقد سمعت نصوصهم؛ فليفهم من كان ذا فهمٍ على أن العبارة التي  
 ذكرها إنما فيها: لا يجب. وأما أنه لا يسوغ، وأن فاعله يُلام؛ فيحتاج

(١) «كف الرعاع» (ص ٢٦ - وما بعد).

(٢) سورة المائدة، آية: ٧٨، ٧٩.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «س».

إلى نصّ يفصحُ عنه، والظنُّ أنك لا تجده ولو عُمِّرتْ عُمُرُ نُوحٍ. عليه السلام.

**وقوله:** (إن المحققين على جواز الترخيص بِرُخْصِ المذاهب).

إطلاقٌ في محلِّ التقييد، وهو خطأ صريحٌ، وخبطٌ قبيحٌ! ..

على أنه قد عَلِمَ من كلام ابن حجر - المتقدم - وغيره - أنه لا رخصة في هذه المسألة.

**وقوله:** (ومن شرط العالم، إلخ).

كلامٌ يُلْحِقُ قائله [به]<sup>(١)</sup> العار، ويضحك عليه منه الصغار والكبار، فإنَّ النصوصَ طافحةً بأن الشرط إنما هو علم الحكم في المسألة، وأنَّ الأمرَ بتغيير المنكر حكمٌ عامٌّ، تخاطبُ به الأمراء والعلماء والعوامُ، ومعرفة مواقع الإجماع والخلاف لا يتيسَّر لجميع الأمة.

وقد ذكر الإمام العدوي أن هذه المعرفة من أصعب ما يكون، وأنها لا تتيسَّر إلا لأهل الاجتهاد.

وهل قال إحد إن وجوب<sup>(٢)</sup> تغيير المنكر خاص بالمجتهدين؟

وهل هذا المفتي منهم؟!!

لم يُرَ لأحدٍ كلامًا في هذه المسألة.

**وقوله:** (والاتفاق على جواز التقليد).

كأنَّ مراده: أتباع إمام غير إمامه، ودعوى الاتفاق على هذا

باطلة، وكأنه لم يرَ شيئًا من كتب الأصول!

(١) زيادة من «ج».

(٢) (وجوب) ليست في «س».

**وقوله:** (إن هذا الأمر يستحب في مثله الارتكاب)!

كلامٌ يُوجِبُ مَقْتَ الله، ونعوذُ بالله من التهورِ والتساهلِ،  
ومعاذ الله أن يكون من شرعنا إرضاء المخلوق بما يُغضبُ الخالقَ،  
وماذا تركناه من القبائح لعلماء اليهود والنصارى إن قلنا مثل ذلك أو  
فعلناه؟!!

### [شروط تغيير المنكر]

وما نقله من شرحه على «الدر المختار» من أن شرطَ تغيير  
المنكر: الرفق واللين؛ وإطلاقه مخالفاً للكتاب والسنة وإجماع  
المسلمين<sup>(١)</sup>، واستدلاله على ذلك بخطاب الله لموسى وهارون؛ ناشئاً  
عن فساد التصور، وعدم فهم مواقع الكلام، فإن ذاك فيما يتعلّق  
باللسان؛ لا مطلقاً.

وكان الواجب على هذا المفتي حيث التفت لما يتعلّق بالكفار  
أن يقرأ قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ  
عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ  
وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾<sup>(٣)</sup>.

ولا يخفى على من له أدنى معرفة بكتب الشريعة؛ أن مراتب  
تغيير المنكر ثلاثة: أحدها: التغيير باليد، كالذي في هذه النازلة، فإن

(١) في «س»: والإجماع.

(٢) سورة التحريم، آية: ٩.

(٣) سورة التوبة، آية: ١٢٣.

في السؤال: أن الرجل أزال المنكر بيده، وأخرج أهله من المجلس. وهذا لا يتأتى فيه اللين، إنما يُطلب اللين في المرتبة الثانية؛ التي هي التغيير باللسان، إن لم يقتض الحال خلافه، وليس ذلك شرطاً - كما يزعم المفتي -.

وقد ذكر فقهاؤنا في باب الوضوء: أن البدء بمقدم الأعضاء مندوب، وأن من خالف - إن كان عالماً - وُبِّحَ وقُبِّحَ عليه.

ونقل القرافي في «فروقه» عن بعضهم: أنه يجوز للشخص أن يُغَيِّرَ المنكر وإن أدى ذلك إلى تلف نفسه.

وهل يكون هذا مع اللين؟!!

على أن هذا المفتي نفسه قد أنكر على خصمه بالغلظة دون الرفق واللين، فما أشبهه على دعواه بمن يغسل العذرة بالبول!  
**وقوله:** (فمن استعمل الغلظة) إلخ.

قد فعل ذلك الإمام ابن حجر وغيره، ونصَّ عليه جمع كثير من أئمة الدين وعلماء المسلمين.

فدعوى الخروج عن الشرع والمناظرة للأدب؛ هي الخروج والمناظرة.

وأقوال العلماء ومذاهبهم أصح وأحق بالتباع، وقد أكثر من نصوصهم وذكرتهم من الصريح منها ما فيه كفاية.

وأزيدك فأقول: في «نوازل البرزلي» ما نصه: روى أصبغ عن ابن القاسم: من دُعِيَ لصنيع، فوجد فيه لعباً؛ إن كان الشيء الخفيف

من الدُّفِّ والكبر، والشَّيء الذي يلعب به النساء؛ فلا بأس به<sup>(١)</sup>.

وزُوي عن مالك في الدف والكبر: لا بأس به.

(أصبغ) يعني في العرس خاصة للنساء.

وعنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «أَظْهَرُوا النِّكَاحَ، وَاضْرِبُوا

عليه بالغربال»<sup>(٢)</sup>.

يعني: الدُّفُّ المدوَّر.

(١) انظر: «مواهب الجليل لشرح مختصر خليل» (٨/٤). واحكام السوقة لابن عيسى ص ٧٤

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٩٨٥)؛ وسعيد بن منصور في «سننه» (٢٠٣/١)، رقم:

(٦٣٥)؛ وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٩٤٥)؛ والبيهقي في «السنن الكبير»

(٢٩٠/٧)، وفي «السنن الصغير» (٢٦٥/٦)، رقم: ٢٦٠٠ - المئة الكبرى؛

وابن أبي حاتم في «العلل» (١٩١١، ١٢٨٠)؛ وأبو بكر الشافعي في

«الغيلانيات» (٧٨٦)؛ والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٣٧/٤)؛ وابن

الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٢٧/٢)، رقم: ١٠٣٣؛ وفي «تلبيس إبليس»

(ص ٢٩٤).

من طريق: عيسى بن يونس، حدثنا خالد بن إلياس، عن ربيعة - صاحب الرأي -،

عن القاسم بن محمد، عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، مرفوعاً - بهذا اللفظ -.

ولفظ ابن ماجه: «أعلنوا النكاح».

وإسناده ضعيف جداً؛ لأجل خالد بن إلياس بن صخر العدوي: متروك.

ومتابعه عيسى بن ميمون الأنصاري - عند الترمذي (١١١٤) - عن القاسم بن

محمد، به.

لكنها متابعة لا يُفْرَحُ بها؛ فعيسى متروك كذلك.

وانظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٩٨٢)؛ و«إرواء الغليل» (٧/

٥٠، رقم: ١٩٩٣).

وقال الشيخ الألباني رحمته الله في «الإرواء»: «وأما الجملة الأولى من الحديث؛

فقد ورد من حديث عبد الله بن الزبير - مرفوعاً - بسند حسن، وهو مخرَجٌ في

كتابي «آداب الزفاف» (ص ١٠٥).

نفي الحسام (ص)؛ (أصبغ): ولا يعجبني المزهر، وهو الدُّفُّ المركب، وأحبُّ إليَّ أن لا يكون مع الدُّفِّ غيره، وعليه مضى السَّلْفُ، وإن كان معه الكبير؛ فلا بأس، ولا يجوز أن يكون معهما غيرهما، ولا يجوز في غيره، ولا يجوز الغناء على حال؛ لا فيه، ولا في غيره.

وكتب عمر بن عبد العزيز بقطع اللهو كله؛ إلا الدُّفُّ وحده في

والواجب على الإمام أن ينهى عن الغناء؛ سره وعلانيته، ويتقدم في ذلك، ويعاقب عليه، ويأمر بكسر ملاهي اللاعبين؛ كالأبواق، والزمارات، والأعواد، والبرابط، وجميع آلاتهم، وشبهه من باطلهم، ما عدا الدُّفُّ والكبر والمزهر، وفي الكبر ما فيه، والدُّفُّ أخف من المزهر. وينهى عن اللعب بهذه الثلاثة إلا في عرس؛ سرًا أو علانية، ومن شهرة في غير عرس<sup>(١)</sup>؛ وجب على الإمام النهي عنه، والضرب عليه، وتقطيعه؛ إلا للجواري العواتق<sup>(٢)</sup> في بيوتهن؛ فهو كالعرس في حقهن؛ ما لم يكن معه غيره. اهـ. ببعض حذف.

إذا علمت ما تلوته عليك؛ ظهر لك ظهور الشمس في رابعة النهار: أن هذا المفتي قد أخطأ في فتواه خطأ فاحشًا من وجوه متعددة، وأنه قد أساء كل الإساءة حيث نسب للمذاهب ما هي بريئة منه، وأنكر ما فعله<sup>(٣)</sup> الأئمة والخلفاء والعلماء، وحسن ما قبَّحه الأئمة، وقبح ما حسَّنوه!

(١) في «س»: العرس.

(٢) في «س»: العواقين!

(٣) في «س»: نقله.

وكان اللائق بحالِ هذا المفتي الإهمال؛ فإنه أقلُّ من أن يُردَّ عليه، وقد سبق مني الاعتذارُ، وأستغفرُ الله من كلِّ ذنبٍ ومأثمٍ؛ ما علمتُ من ذلك وما لم أعلم، وأعوذُ به<sup>(١)</sup> من هفوةِ القلم<sup>(٢)</sup>، وزلَّةِ القدم.

اللهمَّ إني أسألكَ رضاكَ والجنَّةَ، وأعوذُ بك من سَخَطِكَ والنارِ، اللهمَّ لا تمكُرْ بنا عند الخاتمةِ، ولا تقطَعْ عنَّا عوائدَ الإنعامِ، ومُنَّ علينا بجميلِ السِّترِ واللُّطفِ<sup>(٣)</sup>، وحُسنِ الختامِ.

والحمد لله لا أُحصي ثناءً عليه، والصَّلَاةُ والسلامُ على سيِّدنا محمدٍ وكلِّ مُتَسَبِّبٍ إليه، [ثم والحمد لله على التمام]<sup>(٤)</sup>.

انتهى ما وُجِدَ بخطه - حفظه الله وأدامَ نَفْعَ المسلمين به إلى يوم الدين - آمين، آمين، آمين -<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

(١) في «س»: بالله.

(٢) في «س»: العلم.

(٣) في «س»: ومُنَّ علينا بسترِكَ الجميل اللطيف.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من «س»، وفي «ج»: ثم والحمد لله.

وفي «س»: والحمد لله.

(٥) في «س»: «انتهى ما وجدته في هذه الرسالة، التي هي منقولة بخط المؤلف

- حفظه الله وأدامَ نَفْعَ المسلمين به إلى يوم القيامة - آمين، بجاه طه الأمين (!).

تمت على يد ناقلها: العبد الفقير الفاني، الراجي عَفْوَ رَبِّه: أمين الزيداني

- غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين أجمعين -.

وكان الفراغ منها في غرّة جماد أول سنة ألفٍ وثلاث مئة وإحدى وعشرين.

وصلّى الله على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

وفي «ه»: «وصلّى الله على سيِّدنا محمد وسلّم».

إن عادت العقرب عدنا لها بالنعل والنعل لها حاضرة  
وكان الفراغ من كتابة هذه الرسالة الشريفة يوم الثلاثاء المبارك،  
في عشرين خَلْتُ من شهر رجب الواقع سنة (١٢٥٤)، أربع وخمسين  
ومئتين وألف. على يد الفقير إلى الله تعالى، راجي عَفْوَ رَبِّهِ الخَلَّاق:  
مصطفى بن أحمد مشاق المالكي الرشيدي - غفر الله له ولوالديه  
ولمشايقه والمسلمين أجمعين - .

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، آمين.





# الفهارس

- \* فِهْرِسُ الْأَحَادِيثِ .
- \* فِهْرِسُ الْأَعْلَامِ .
- \* فِهْرِسُ الْمَحْتَوِيَّاتِ .

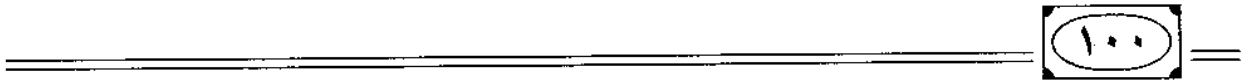




## فهرس الأحاديث

<u>الصفحة</u>	<u>طرف الحديث</u>
٩٣	- أظهروا النكاح واضربوا عليه...
٥٥	- إنَّ الشيطان مع الواحد...
٧٣	- إنَّ الله يغفر لكل مذنب إلا صاحب...
٥٣	- إنما يفعلنا عندنا الفساق (مالك بن أنس)...
٤٦	- دعهم فإنه يوم عيد...
٥٤	- عليكم بالسواد الأعظم...
٦١	- ما استرذل الله عبدًا إلا حظر...





..

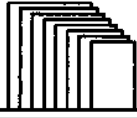


## فهرس الأعلام

- الأجهوري: ٦٣، ٦٦، ٧٠
- الأشعري، أبو الحسن: ٧٧
- إبراهيم بن سعد المدني: ٤٣، ٥١، ٥٤، ٥٥، ٨١
- إبراهيم النخعي: ٥٤
- أصبغ: ٩٣
- ابن العربي المالكي (أبو بكر): ٤٥، ٧١، ٧٨
- ابن الصلاح: ٨٥
- ابن حبيب: ٤٢، ٦٣
- ابن حجر الهيثمي: ٧٢، ٨٧
- ابن حزم: ٧٦
- ابن طاهر المقدسي: ٧٤، ٧٧، ٨٠
- ابن عبد الحكم: ٦٤، ٦٥، ٨٣
- ابن عرفة: ٤٢، ٤٥، ٦٣، ٦٧، ٦٨
- ابن عأزي: ٦٦
- أبو إسحاق الشيرازي: ٨٠
- أبو إسحاق الطباع: ٥٢
- أبو بكر الخطيب (البغدادي): ٤٣، ٤٥، ٤٧
- أبو حنيفة (الإمام): ٥٤، ٦٠، ٦٢، ٨٦
- أبو طالب المكي: ٥٥

- أبو منصور البغدادي : ٧٩
- أبو المواهب التونسي : ٤٦ ، ٧٢
- الجزولي : ٦٣
- الحارث المحاسبي : ٥٤
- الرشيد (هارون، الأمير) : ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧
- الشبكي : ٧٦
- الشافعي (الإمام) : ٦٠ ، ٦٢
- الشعبي : ٤٧
- الطُّرطوشي (أبو عبد الله) : ٥٨ ، ٨٧
- العنبري (عبيد الله) : ٥١ ، ٥٤ ، ٥٥
- القرافي : ٨٥
- القرطبي (أبو عبد الله) : ٥٧ ، ٨٧
- القرطبي (أبو العباس) : ٥١ ، ٧٣ ، ٨٧
- المازري : ٦٥ ، ٧٠ ، ٨٣
- الماوردي : ٧٩
- المعلى : ٥٥
- سفيان الثوري : ٥٤
- عز الدين بن عبد السلام : ٨٣
- عمر بن عبد العزيز : ٩٤
- عياض (القاضي) : ٧٠
- مالك بن أنس (الإمام) : ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٧٢ ، ٩٣
- يحيى بن مزين المالكي : ٦٣





## فهرس المحتويات

<u>المحتوى</u>	<u>الصفحة</u>
* مقدمة المحقق	٥
- تعريفُ بالمؤلف	١١
- ذكر الكتب المؤلفة في مسألة الغناء	١٣
- صور المخطوطات	٢٣
<b>النسخُ المُتَّفِقُ</b>	
- المقدمة	٣٩
- أولُ الفُتيا	٤١
- جواب الشيخ المؤلف عن هذه الفُتيا	٥١
- تعريف الغناء وأقسامه	٥٢
- حكم سماع آلات اللهو	٥٦
- كلام علماء المالكية في الغناء	٦٤
- حال حكاية ابن عرفة	٦٦
- سماعُ الغناء يوجب ردّ الشهادة عند المالكية وغيرهم	٦٩
- الغناء المباح والغناء المحرّم	٧٠
- ردّ ابن حجر الهيتمي على رسالة أبي المواهب	٧٢
- الردّ على ابن طاهر في دعواه	٧٤
- الردّ على ابن حزم في دعواه	٧٦
- عودة للردّ على كلام المفتي المتساهل	٧٧

الصفحة

المحتوى

- ٨٥ ..... شروط الفتوى -
- ٨٥ ..... معنى التساهل في الفتوى -
- ٩١ ..... شروط تغيير المنكر -
- ٩٩ ..... \* الفهارس
- ٩٩ ..... فهرس الأحاديث -
- ١٠٠ ..... فهرس الأعلام -
- ١٠٣ ..... فهرس المحتويات -





توزيع



مؤسسة بيّنونة للنشر والتوزيع

دولة الإمارات العربية المتحدة - أبوظبي

ص.ب. ٥٠٤٣ - فاكس: ٠٠٩٧١٢٨٨٤٤٠٧٧